دور الشُّرطةِ الألمانيَّةِ في حِفظِ الأَمنِ الدّاخليّ مُنذُ هَزيمةِ ألمانيا في الحَربِ العالميَّةِ الأولى وحتى سقوط جمهوريَّة فايمر مِن مَنظورِ الباحثينَ الألمان –دراسةٌ تحليليَّة–

عبد المجيد إبراهيم الحاج علـيّ *

https://doi.org/10.35516/jjha.v17i3.1816

ملخص

تناولت هذه الدراسة الموسومة بـ"دور الشُّرطةِ الألمانيَّةِ في حِفظِ الأَمنِ الدّاخليّ مُنذُ هَزيمةِ ألمانيا في الحَربِ العالميَّةِ الأولَى وحتى سقوط جمهوريَّة فايمر[1] مِن مَنظورِ الباحثينَ الألمان–دِراسةٌ تحليليّةٌ–" بشكل خاص العبء الذي أحدثته هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى على الشرطة الألمانية، من ناحيتين؛ الأولى: تَضَرُّر الشرطة –بشكل مباشر– من معاهدة فرساي. والثانية: معاناة الشرطة –بشكل غير مباشر– من ضغط المقاومة المتزايدة لمعاهدة السلام؛ إذ كان عليها قمع الاضطرابات الداخلية باستمرار. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لم تتصف –بشكل تفصيلي– العملية الطويلة والمعقدة للغاية لإعادة تنظيم قوات الشرطة فقد أظهرت أن جهاز الشرطة لم يكن لديه الوقت الكافي لبناء هيئة شرطة متكاملة بإحكام؛ وذلك بسبب عمليات إعادة التنظيم المتكررة خلال أوقات قصيرة. كما أن جهاز الشرطة الألمانية قد فشل ليس فقط بوصفه راعيًا للنظام الداخلي، ولكنه فشل –أيضًا– في حماية مصالحه كمؤسسة. تناولت أهم دراسات الباحثين الألمان موضوع بناء جهاز الشرطة الألمانية والمشكلات التي واجهته من جوانب وفترات زمنية مختلفة، ولم تتطرق لهذا الموضوع بشكل متكامل للفترة الزمنية بين عام 1914–1933م، وتعددت آراء الباحثين الألمان في تفسير العديد من المواقف والأحداث التي تعرضت لها الشرطة الألمانية في تلك الفترة. اقتضت طبيعة الدراسة الاتّكاء على المنهج التاريخي التحليلي القائم على تقصي المعلومات والمعطيات من مصادرها الأولية، وتحليل مضمونها وتصنيفه بما يتناسب مع موضوع الدراسة.

الكلمات الدالة: الرايخ الألماني، شرطة حماية برلين، جمهورية فايمر، الثورة الألمانية 1918، الحزب النازي الألماني.

المقدمة

في سياق القرن التاسع عشر مع تكشّف عملية تصنيع غير مسبوقة في الدولة الألمانية أصبح الاهتمام بجهاز الشرطة يأخذ حيزًا كبيرًا في السياسة الأمنية للدولة، وعلى وجه الخصوص، مع تنامي النزاعات الاجتماعية ومشاكل

* دكتوراه في التّاريخ الأوروبيّ الحديث والمعاصر، قسم التّاريخ الإسلاميّ، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردنّ.
تاريخ الاستلام: 2022/5/23، تاريخ القبول: 2022/8/10.

(1) تشكلت جمهورية فايمر (Weimarer Republik) في أعقاب ثورة 1918م، التي أطاحت بالقيصر الألماني فيلهلم الثاني (Wilhelm II.)، ونسبت تسميتها لمدينة فايمر التي تم اتخاذها مكان لانعقاد الجمعية الوطنية الألمانية التأسيسية للجمهورية بدلًا من العاصمة برلين (Zander 2021: 14)

©2023م عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

ضبط النظام في الأقاليم ذات الكثافة السكانية، الأمر الذي دفع حكومة برلين إلى توسيع هيكل الشرطة بشكل كبير، وعلى الرغم من ذلك ظلت الشرطة الألمانية تعاني من العديد من أوجه القصور، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق ببنية الجهاز والمسؤوليات المنوطة به غير المتجانسة وقلة الخبرة المهنية من موظفيها.

تتتبَّع هذه الدراسة تطور الشرطة الألمانية ودورها في حفظ الأمن الداخلي منذ هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وحتى سقوط جمهورية فايمر عام 1933م، وآراء الباحثين الألمان المختلفة حول أسباب فشل الشرطة في حفظ الأمن في تلك الفترة، وعملية البناء المتكررة لجهاز الشرطة الألمانية. وتشكلت الدراسة من ثلاثة محاور؛ أولها: بين 1914 و1918م، وهي مرحلة أعباء الحرب وانهيار الدولة وتفكك الأجهزة الأمنية، وثانيها: بين 1918 و1920م، التي تخللتها تحديات متعددة داخلية وخارجية، وثالثها: بين عامي 1920 و1933م، وكانت بدايتها استقرار وبسط سيطرة امنية وتوجه نحو رسم وتنفيذ خطط مستقبلية، ولكن انتابتها أخطاء قاتلة، ما لبثت أن تحولت في نهاية المطاف إلى أزمة أثقلت كاهل جهاز الشرطة في الجمهورية، الذي يعد الدرع الحامي للديمقراطية.

وفي هذه المراحل ينصب تركيز الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية: 1. كيف جرى تفسير الظروف التي تكمن وراء فشل الشرطة الألمانية من قبل المؤرِّخين الألمان بين عامي 1914–1933م؟ 2. ما تحليل العلاقة بين الشرطة وعناصر الدولة الرئيسة: الجيش والحكومة الديمقراطية، والأحزاب السياسية والشارع العام؟ 3. ما تفسير موقف دول التحالف من الأجهزة الأمنية الألمانية في أثناء فترة جمهورية فايمر؟ 4. ما الأحداث والمواقف التي مرت بها الشرطة الألمانية في المرحلة الفاصلة من ضعف جمهورية فايمر وسقوطها، وتسلُّم حزب العمال القومي الاشتراكي زمام السلطة وتعقيب الباحثين الألمان عليها؟ ويكمن هدف الدراسة –في هذه المحاور– من خلال تقديم صورة تاريخية واضحة للأحداث الخارجية والداخلية التي مرت بها الدولة الألمانية ما بين الحربين العالميتين.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الدراسة الوحيدة التي عنيت بالتطور التاريخي للشرطة الألمانية ودورها في حفظ الأمن الداخلي ضمن فترة زمنية كاملة تمتد ما بين الإمبراطورية وحتى نهاية الجمهورية، يجري من خلالها تتبُّع الأحداث وتحليلها وفق منهج نقدي تحليلي لآراء الباحثين الألمان المختلفة حول أسباب فشل الشرطة الألمانية في حفظ النظام القديم في أثناء ثورة 1918م، وفي رهان حماية جمهورية فايمر والنظام الديمقراطي كجهاز شرطة مدنية ذي توجه جمهوري ديمقراطي يمتاز بالولاء والثقة المطلقة.

وتجدر الإشارة إلى أهم الدراسات التي اهتمت بموضوع الشرطة الألمانية من جوانب مختلفة، مثل: دراسة هسي–هوي ليانج (Hsi-Huey Liang)، التي نشرت بتاريخ 1977م بعنوان "شرطة برلين في جمهورية فايمر"؛ حيث ركزت هذه الدراسة وبشكل أساسي على شرطة برلين وعلى وموقفها من الأحداث السياسية والأمنية خلال فترة جمهورية فايمر، كما تميزت باعتمادها على العديد من المصادر الأولية. في حين تناولت دراسة زيجمان، 1980م، والمعنونة باسم "شرطة الثكنات ومشكلة الأمن الداخلي في جمهورية فايمر – دراسة عن إنشاء وتوسيع نظام الأمن القومي في ألمانيا (1918 –1933)"، الأمن الداخلي في ألمانيا بشكل عام– واهتمت بشكل خاص بعملية البناء والتوسع في الجهاز الأمني لشرطة الثكنات ما بين عامي 1918–1933م. كما أولت دراسة يوهانس بودر (Johannes Buder)، 1986م، الموسومة بـ "إعادة تنظيم الشرطة البروسية 1918–1923" أهمية لإعادة بناء الشرطة البروسية ما بين عامي 1918م–1923م، وتمحور مضمونها حول انقلاب عام 1920م وتبعاته على جهاز الشرطة البروسية.

1. لمحة تاريخية عن الشرطة في ألمانيا قبل عام 1918م:

كان لمفهوم الأمن دور رئيس؛ حيث سعى من خلاله السياسيون والمسؤولون الإداريون الألمان لحماية الرايخ الألماني (الإمبراطورية الألمانية) (Das Deutsche Reich) المهزوم من أعدائه الداخليين. فقد أكد يورغن زيجمان (Jürgen Siggemann)، –بشكل خاص– في دراسته المنشورة في عام 1980م أنه على الرغم من الأدبيات المتزايدة بسرعة التي تتناول جمهورية فايمر فإنه لم يجرِ التعامل مع مشكلات الأمن الداخلي على الإطلاق، أو جرى التعامل معها بشكل غير كاف حتى الآن؛ إذ يقول: "على الرغم من التحول في التركيز على البحث التاريخي، مع استثناءات قليلة، لم يتم التعامل مع مشكلات الأمن الداخلي إلا إلى الحد الذي تأثر به الجيش والمنظمات شبه العسكرية. وفي ظل التهديد المستمر لجمهورية فايمر باستخدام العنف من قبل المعارضين لنظام الحكم البرلماني الديمقراطي من المتطرفين اليمينيين واليساريين، إلا أنه من المدهش أن المؤرخين لم يولوا سوى القليل من الاهتمام لجهاز الشرطة الأمني، الذي تحمل العبء الأكبر من وطأة هذا النضال الدفاعي" (Siggemann 1980: III).

ويطرح التشرذم التنظيمي للشرطة الألمانية مشكلة كبيرة للباحثين في هذا المجال، وهي تعدد أجهزة الشرطة وتنوعها وما يتوفر من مصادر حولها، فهي مصادر غير مطبوعة من جهة، مثل: أرشيف الشرطة في لايبتسق (Leipzig)، وموزعة في العديد من الأرشيفات من جهة أخرى، وتتمثل العقبة الثانية في عدم وجود روايات يعتد بها، تصف الشرطة الرسمية، فعلى الرغم من وجود عدد من المصادر المتعلقة بتاريخ الشرطة من قبل محاميين، أو إداريين سابقين، أو ضباط شرطة، أو وزراء داخلية، فلا يمكن للمؤرخ الاعتماد على هذه المصادر إلا بتحفظ كبير؛ لأنهم في الغالب ذوو طبع اعتذاري، ويميلون للحفاض على التقاليد داخل الشرطة، كما أن هناك صعوبة في تتبع المراجع والتحقق من دقتها.

وكلمة بوليس مأخوذة من الكلمة الفرنسية بوليس (*Police*) المشتقة من نوكيتسيا يونانية (πολιτεια)؛ أي دولة –مدينة، وبوليتا ما معناه دستور– مدينة (Werkentin 1992: 293). وفي القرن الخامس عشر كانت الكلمة الألمانية بوليس تعني شيئًا يشبه الحالة المنظمة للدولة، ونشاط الدولة، أو إدارة الدولة. حينما تحدث مكيافللي عن أمن المدينة الألمانية ذكر التدريبات العسكرية؛ أي أن الأمن الداخلي في ذلك الوقت كان من مهام الجيش (Zorn 1978: 43). فمفهوم الشرطة في أواخر العصور الوسطى يختلف اختلافا جوهريا عن المفهوم المرتبط بمصطلح الشرطة في الإمبراطورية الألمانية في الفترة الواقعة ما بين 1914–1933م كجهاز مسؤول عن الحفاظ على الأمن والنظام العام.

وفي العصور الوسطى تطورت المهام السياسية والاجتماعية المرتبطة بمصطلح الشرطة في السنوات التالية من الحكم الذاتي الحضري الحر إلى السلطات المركزية الأميرية، فكان للأمير الحق في السلطة، وعليه واجب ترتيب الأولويات حسب تقديره الخاص في اتخاذ الإجراءات المناسبة لإسعاد وحماية الرعية التي تقع ضمن سلطاته المطلقة (Evans and Etges 1996: 610)؛ إذ تطلب توسع المهام الإدارية– النوعية والكمية– للسلطة الأميرية إدخال تعليمات جديدة على توزيع التعليمات الإدارية، وبناءً على ذلك أصبحت المصالح الخارجية في القرن السابع عشر لا تندرج تحت مسمى الشرطة؛ فقد ظهر في الثلث الأول من القرن الثامن عشر ما يسمى "بعلم الشرطة"، الذي كان من المفترض أن يطور، وينقل المعرفة اللازمة إلى المسؤولين الإداريين في الدولة الإقليمية. ومن خلال هذه العملية (إعادة توزيع مهام الدولة الناجمة عن التطورات التنظيمية الطارئة) أصبحت الشرطة –أخيرا– منظمة مستقلة؛ إذ لم تعد جزءًا من الجيش أو النظام المالي أو القضائي.

ادعى الفقهاء والفلاسفة في القرن الثامن عشر –وبالرجوع إلى القانون الطبيعي– أن الدولة المطلقة أو الأمير كان

ملزمًا بقيادة الرعية إلى أعلى درجات السعادة الزمنية والأبدية التي يمكن بلوغها. فمن خلال هذا التعريف المتعلق بهدف الدولة تغير معنى كلمة بوليس مرة أخرى وأصبح له دلالة جديدة، فمنذ نهاية القرن الثامن عشر حصل الفرد –في معظم دول أوروبا– على حقوقه في حماية النفس، والممتلكات من تعديات الدولة التعسفية؛ إذ كان للثورة الفرنسية، وللانتفاضات الشعبية –التي اجتاحت أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر– الأثر الكبير في الابتعاد عن "الدولة البوليسية" المطلقة التي تتدخل في جميع شؤون الحياة. في حين تضمن مفهوم مسؤولية الشرطة في بريطانيا عدم السماح لنفوذ الدولة بالنمو على حساب الحرية الشخصية للمواطنين، بينما في ألمانيا انحسرت مهمة الشرطة في ضمان وحماية مؤسسات الدولة وممثليها. (Kohn 1962: 261)

خدمت الشرطة البروسية أو ما يسمى بفريق الحماية والجيش القيصر في "الرايخ الثاني"[(2)] كقوات أمن محلية أثبتت كفاءتها في الحفاظ على الأمن العام والنظام في الرايخ حتى عام 1918م. "فعندما انهارت العناصر الرئيسة للدولة الاستبدادية الملكية في تشرين الثاني من عام 1918م أمام هجوم حركة شعبية عفوية مجهولة في البداية؛ فقد تأثر بشكل خاص الجيش والشرطة اللذان كانا يعدان في السابق ركائز موثوقة للنظام الملكي". (Klug 1975: 11)

وأدت الشرطة البروسية في القرن الثامن عشر دورًا مزدوجًا كأداة للدولة للحفاظ على مكوناتها وكخادم للشعب (Bergh 1926: 42-88)، وبسبب الظروف الاستراتيجية أُجبرت الملكية البروسية تحت حكم فردريك الثاني 1740–1786– على إقامة شكل من اشكال الحكومة على أساس البيروقراطية القائمة على الجيش والشرطة (Feigell 1909: 5). وكانت مقاضاة الأفعال الفردية المخالفة للقانون، وفرع الإدارة الداخلية والدفاع ضد الأخطار التي تهدد الصالح العام والأفراد من اختصاص الشرطة التي انشغلت بهذه المهام، وكان قوامها في عام 1913م نحو 80 ألف رجل، ونادرًا ما كانت العملية المغلقة (أي المهمة التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من القوات الأمنية لبسط الأمن والسيطرة على الوضع في النزاعات، مثل: قمع المظاهرات ومثيري الشغب) ضرورية في عمل الشرطة اليومي في "الرايخ الثاني"، فغالبية الحالات تضمنت عمليات فردية تحتاج لعدد قليل من الضباط لإنجازها؛ لذلك افتقدت عدد من أفرع الشرطة المتواجدة تقديم هذه الخدمة ولا سيما الدرك، وفريق شرطة الحماية، والشرطة الجنائية، والإدارية التي أضيف إليها شرطة التفتيش في بادن.[(3)] (Baden) (Siggemann 1980: 2)

واضطلع جهاز الدرك الذي جرى تنظيمه على الطراز العسكري بمهام جهاز الأمن الشرطي بأكمله في الريف والبلدان الصغيرة، أما في المدن الكبيرة، فقد جرى تقسيم الخدمة الوظيفية، فكان فريق شرطة الحماية ذو الزي الأزرق مسؤولًا عن تنظيم المرور والدوريات، بينما حاولت الشرطة الجنائية في ثيابها المدنية إزالة أي مخالفات قانونية، كما اضطلعت الشرطة الإدارية بمسؤولية تسجيل السكان، وبالمهام الإدارية الأخرى. (Buder 1986: 1-15)

وكان الجيش في "الرايخ الثاني" لا يتدخل إلاّ في حالة الطوارئ؛ حيث يُنشر –عادةً– عندما تكون قوات الشرطة غير كافية للقضاء على الإخلال بالنظام العام (Funk 1986: 229)، تم تدخل الجيش إلى جانب الشرطة في أحداث

(2) يطلق المؤرخون الألمان على الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الألمانية (962–1806م) الرايخ الأول، وعلى الإمبراطورية الألمانية التي تشكلت في عهد فيلهلم الأول (Wilhelm I.) منذ عام 1871م وحتى 1918م الرايخ الثاني، وفي عهد النظام القومي الاشتراكي بزعامة هتلر الرايخ الثالث.

(3) بادِن: هي دوقية تقع في جنوب غرب ألمانيا، كانت تتبع الإمبراطورية الألمانية منذ عام 1871 ثم تحولت في عام 1918 إلى النظام الجمهوري الديمقراطي، وانضمت إلى اتحاد جمهورية فايمر (Hug 2016: 98-157).

سابقة للرايخ الثاني، مثل: ثورة عام 1848م، التي تعد من أهم الأحداث التي واجهت الأمن الداخلي للدولة الألمانية (بروسيا) في القرن التاسع عشر. ويتذكر باول شمت (Paul) منتقدًا الشرطة وموقفها غير الواضح بين الدولة والثورة، أنه "في عام 1848م عرضت الشرطة دعمها للثوار في البداية، ثم انقلبت ضد الثورة عندما أصبح للجيش الملكي اليد العليا" (Schmidt 1898: 17). أعيد على إثرها تنظيم فريق شرطة الحماية في برلين في تموز –من العام نفسه– تحت اسم فريق الحماية الملكي.

في ظل النمو الصناعي المتسارع الذي بدأ يظهر في ألمانيا خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وجد خادم الشعب –الشرطة– نفسه في موقف صعب أمام زيادة التصنيع بخاصة في المقاطعتين راينلاند وستفالن[4] (Rheinland-Westfalen)، وما تطلبه ذلك من توسع في تشكيلات الشرطة ومهامها في حفظ النظام (Jessen 1991: 23)، أدى تطور الصناعة إلى توترات اجتماعية، فلم تعد أساليب الشرطة التقليدية كافية للتعامل معها؛ إذ ثمة "توتر مشابه لذلك الذي كان يتم التغلب عليه في الدولة بين الحكام والمحكومين قد تطور الآن في الاقتصاد... فالأمر كان سابقًا مسألة سلطة، ولكن الآن يدور الأمر حول نجاح اقتصادي وليس حول تأمين السلطة من جهة، وتأمين الحرية من جهة أخرى. فلم تعد وسائل القوة هي الشرطة، بل رأس المال، فبدلًا من الوصاية حل الاستغلال". (Bergh 1926: 97)

إن ظهور الاشتراكية كقوة تاريخية أساسية– تتحدى جميع محاولات الاحتواء الإداري– كان ينظر إليها على أنها تهديد من قبل الحكومة التي حاولت بدورها دعم النظام الرأسمالي المهيمن، على الرغم من أنها لم تكن ترغب في التورط بالحرب الاقتصادية. ففي هذه الحالة بقيت الشرطة كإحدى أجهزة الدولة في نظر الناس الذين فقدوا وحدتهم؛ حيث عارضهم من عارض الدولة، بينما لجأ القسم الأخر إليهم للحماية دون أن يظهروا لهم أي تعاطف (Liang 1977: 26).

ويعتقد شمت أن نجاح فريق شرطة الحماية لم يتأتَ كثيرًا من فاعليته في ضبط وإنفاذ القانون، بل أكثر من ذلك بمدى تشابهها بالجيش في المظهر والوظيفة. ويبدو أن شمت يلمح إلى أثر التنافس في العلاقة بين الشرطة والجيش عندما قال: "كان للفيلق [ويقصد فريق شرطة الحماية] واجبات قوات الدرك نفسها التابعة للجيش، فقام بمهامه بشكل شبه يومي في مواجهة العدو؛ أي عالم المجرمين. ففي حال التعبئة لا يجب تفريغ العاصمة من فريق شرطة الحماية الذي يقوم بحمايتها، ويوفر لها في الوقت نفسه الغطاء العسكري. بفضل معرفتهم المحلية والشخصية، فهم قد تمكنوا حتى من القيام بعمل أفضل بكثير من الطاقم المعتاد". (Schmidt 1898: 50)

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى وُضِعَت شرطة برلين في حالة تأهب قصوى، وقام ضباط الشرطة بالعديد من المهام الموكولة إليهم، منها: توجيه مظاهرات المواطنين الوطنيين بطريقة منظمة، ومرافقة المجندين الجدد إلى المكاتب العسكرية، وحراسة المباني العامة والسفارات، وتفتيش محلات المواد الغذائية وصالات الرقص، وإزالة الملصقات الإعلانية للعلامات التجارية الأجنبية، ومكافحة دور العرض والكتب المخلة بالآداب. إضافة إلى تطوع العديد من ضباط الشرطة الشباب للالتحاق بالجبهة، وبعد أربع سنوات –عندما اندلعت الثورة– كانت شرطة برلين تعاني نقصًا حادًا في الموظفين. (Pickardt and Wolff 1917: 41-48)

وبحلول مطلع القرن العشرين كان للشرطة اليد العليا في الإمبراطورية؛ حيث تجاوزت مراقبة السكان وواجب

(4) راينلاند وستفالن: هما مقاطعتان في وسط غرب ألمانيا، وتتبعان منذ بداية القرن التاسع عشر المملكة البروسية، وتمتازان بتمركز الصناعة، وبالكثافة السكانية. (Köllmann 1971: 359).

الدوريات، وتنظيم حركة المرور، فأصبح من صلاحياتهم نظام السجل المدني، والرقابة الصحية، والسيطرة على الحضور إلى المدارس، ومراقبة الفنادق والمطاعم ودور العمل المسرحي في روملسبورغ (Rummelsburg)، وإصدار تصاريح لجميع المناسبات العامة. وبسبب تدخل الشرطة في جميع مجالات الحياة، بخاصة قسم الدائرة السابعة، وقسم الإدارة السياسية للشرطة في برلين، ظهرت الصورة الاستبدادية لحكم الشرطة. وعدّ برتراند راسل (Bertrand Russell)، الذي زار برلين عام 1895م، الإمبراطورية الألمانية دولة بوليسية؛ فقال: "الإمبراطور هو سجين الشرطة، وينحصر تأثير الشعب في رفض القوانين الجديدة ذات التوجه الرجعي. ومع ذلك فإن الشرطة هم المترجمون الوحيدون للقوانين القائمة..." (Russell 1965: 83). في الحقيقة أدى توسع صلاحيات الأجهزة الأمنية إلى تنامي العداء بين الشرطة من جهة وبين الحركات التحررية التي بدأت تطالب بحيز أكبر في المجال السياسي، وخصوصا ممثلو الطبقة العمالية التي شكلت القسم الأكبر من المجتمع الألماني من جهة أخرى.

جهدت الشرطة ذات الزي الرسمي بالعمل على قمع الحركات العمالية الاحتجاجية، ولعل أبرز حادثتين قبل الحرب العالمية الأولى هما مسيرة فردريشهاين (Friedrichshain) في شباط من عام 1892م، عندما احتج 3000 عاطل عن العمل في مسيرة إلى القصر الملكي، والثانية: كانت أعمال شغب في موابيت (Moabit) بين 25 أيلول، و18 تشرين الأول من عام 1910م. فقد وصلت أعمال الشغب في الحادثة الأول إلى ذروتها عندما حاصر ضباط الشرطة المسلحون بالبنادق شارع وكلف (Wyclefstrasse)؛ حيث عُثِرَ في ما بعد على عامل غير مسلح يدعى هيرمان (Hermann) ميتًا. ولم تكن حركة العمال تهدف من وراء الاشتباكات مع الشرطة إلى تعطيل نظام الدولة (Friedländer 1911: 160-196)[5]. إلا أنه يظهر من عمليات الشرطة خلال الاشتباكات المتكررة بينها وبين العمال انحيازها الواضح بوقوفها لجانب الطبقة الرأسمالية.(Fülberth 1971: 1)[6]

لقد فشل النظام الأمني الذي كان الإمبراطور يعتمد عليه دائما في قمع الاضطرابات الداخلية، يقول زيجمان في هذا الصدد: "على الرغم من أن السلطات الواسعة الممنوحة للقادة العسكريين، والتخطيط الشامل للأوامر العامة لمكافحة الاضطرابات الداخلية، فقد فشل النظام الأمني للإمبراطورية الألمانية، عندما عصى الجيش وقيادته –بصفته الركيزة الأقوى لوجود المجتمع – الأوامر وأطاحوا بالنظام القديم" (Siggemann 1980: 15). في حين يرى ليانج أن هزيمة الجيش في الحرب العالمية الأولى، وهزيمة الشرطة في ثورة عام 1918م قد حققت المساواة التي طمحت اليها الشرطة دوما في منافستها مع الجيش، ويضيف موضحا: "إن الإرث التاريخي للشرطة النظامية احتوى على ذكريات العديد من الرغبات التي لم تتحقق، التي كانت تعتز بها في حقبة ما قبل الديمقراطية، ولم تكن مستعدة للتخلي عنها في عام 1918م...، ويمكن للروايات التاريخية من هذا النوع، بدورها، نشر مفاهيم عن الشرطة القديمة المليئة بازدراء الجماهير وعدم الثقة بالحكومة، والغيرة من الجيش، واحتمال تأثير ذلك كله في قوات الشرطة التي كانت تسعى جاهدة إلى لاستعادة الثقة بالنفس التي فقدتها في عام 1918م، وفجأة، وبسبب هزيمة الجيش في الحرب، وجدت نفسها في وضع يمكنها تحقيق الحلم المنشود وهو المساواة بينها وبين الجيش قد تحقق". (Liang 1977: 36)

(5) لم يكن لمحاولتي اغتيال القيصر فيلهلم الأول (Wilhelm I.) في عام 1878م في أثناء مؤتمر برلين علاقة تذكر بالحرب الطبقية، مثل: الهجوم المستغرب على قائد فريق شرطة الحماية في برلين في عام 1895م.

(6) لقد أوضح أحد المفاوضين عن عمال الميناء المتظاهرين بأن الحركة العمالية موجهة ضد أصحاب العمل للمطالبة بحقوقهم المهضومة. (Berliner Tageblatt M 9.8.1913: 10)

2. انتهاء الحرب العالمية الأولى وتفكك الجهاز الأمني في ألمانيا:

عانت الدولة الألمانية في الفترة الأخيرة من الحرب حالة من الانهاك على جميع الصعد، فالأوضاع الاجتماعية كانت من السوء بحيث دخلت الغالبية العظمى من الشعب بحالة من الفقر الشديد، واتسعت الفجوة ما بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي انعكس سلبا بشيوع حالة من اليأس والإحباط، وكان الجنود في الجبهة مكتئبين، ولم يعد لديهم أي أمل في هزيمة الحلفاء. ففي ظل هذه الظروف، نجم عصيان بعض أفراد البحرية التي كانت تنوي قيادة الأسطول الألماني البحري للتقدم بها إلى بحر الشمال لمهاجمة بريطانيا، وفي غضون أيام قليلة، اشتعلت الثورة التي وقف أمامها قادة الجيش والبحرية وكذلك الشرطة مكتوفي الأيدي.

غطى المؤرخون الألمان الاحداث بتفاصيلها اليومية بخاصة للحياة الاجتماعية في الفترة الممتدة ما بين ما يسمى "ثورة تشرين الثاني" وبداية عام 1919م؛ حيث ارتبطت هذه الفترة بانهيار الإمبراطورية الألمانية، وبإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، ومن ضمنها الأجهزة الأمنية. واختلف المؤرخون في شرح السلوك غير المتوقع لفريق شرطة الحماية في برلين، وضباط البحرية والجيش في هذا الوقت، أو في وقت لاحق؛ إذ لم يبادروا إلى اتخاذ أي إجراءات دفاعية، حتى لو كانت غير كافية ضد البحارة المتمردين. وحول ذلك يقول ليانج: "لم تتحقق الادعاءات العسكرية المحبطة لفريق حماية برلين منذ سنوات ما قبل عام 1914م حتى أثناء الحرب. وبينما كان الجيش يحكم البلاد بأكملها، فشلت الشرطة ليس فقط بصفتها حارسًا للنظام، ولكن –أيضًا– كمؤسسة يجب الدفاع عن مصالحها الذاتية". (Liang 1977: 37)

وبينما يعزو يوهانس بودر(Johannes Buder) هذا الموقف السلبي لفريق شرطة حماية برلين من الثورة لسبب أخر؛ إذ يستدل بحديث رئيس شرطة برلين في 7 تشرين الثاني من عام 1918م، فيقول: "خلال اجتماع بمكتب الرايخ للداخلية في 7 تشرين الثاني... ورأى [رئيس شرطة برلين] أن الأمر مقلق جدًّا؛ لأنها [أي قوات الشرطة] ستضعف عدديًا إلى حد كبير؛ نظرا للنقص الحاصل لأكثر من ثلث الوظائف القانونية. ففي 9 تشرين الثاني من عام 1918م بقيت قوات الشرطة دون أن تخرج من الزي الرسمي لأكثر من أسبوعين". (Buder 1986: 20)

وفي الواقع واجهت الشرطة –بسبب النقص العددي– صعوبة كبيرة في العمليات العسكرية المغلقة في وقت السِّلم، وخلال وقت الحرب عانت من نقص الموظفين؛ لأن العديد من ضباط الشرطة الشباب إما أنهم تطوعوا للحرب أو جرى تجنيدهم، بينما زاد نطاق عمل الشرطة بسبب العمل الإداري، والمراقبة المتعلق بالحرب بشكل واسع. كما أن ضباط الشرطة المتقاعدين، الذين أعيد تجنيدهم ليحلوا محل الضباط الأصغر سنًا غير مناسبين لمحاربة القوات المنظمة، والمدججة بالسلاح، مثل: القوات البحرية.

أيقنت الشرطة التي كانت مثقلة بأعباء الأمن الداخلي –وخصوصًا بعد أن انضمت قوات الجيش الوطني إلى البحارة المتمردين– بعدم قدرتها وحدها على مواجهة الجموع المعادية لها مسبقًا؛ حينها اضطروا للاستسلام دون أدنى مقاومة (Weinhauer 2013: 71). وثمة أسباب عديدة تذكر للموقف السلبي للجيش الوطني، منها:

1. الحالة البائسة للجيش الوطني.
2. الانتشار السريع وغير متوقع للتمرد.
3. عدم وجود تخطيط مسبق لدرء تمرد البحارة.
4. عدم وجود نواة من الضباط الموالين يمكن أن يلتف حولها آخرون من قيادات الجيش لمحاربة حركة التمرد.
5. دوافع نفسية تثني الضباط عن النضال من أجل الحفاظ على الملكية الألمانية.

لا بد في هذا السياق من التنويه إلى أهمية العوامل النفسية التي قد تكون أيضًا قد أدت دورًا مهمًا في انخفاض مستوى المقاومة من جانب سلك الضباط؛ حيث كان الضباط يعلمون أن الحرب ضد الحلفاء لم يعد من الممكن كسبها عسكريًّا، وأن الحرب الأهلية التي كان من شأنها أن تعني محاربة جيش الجبهة الخارجية ضد القوات البحرية، والجيش الوطني في الداخل، الأمر الذي سيتطلب بكل الأحوال تقليص عدد القوات الألمانية في الجبهة الخارجية، ومن ثم يفيد ذلك الحلفاء في أحسن الأحوال (Afflerbach 2018:11.11.1918: 4) ;Berliner Tageblatt A 401-406

ولذلك وجب بداية توضيح الخلفية الأساسية لهذه الحالة، فالوضع هنا مختلف عما كان عليه الوضع، الذي أخمد فيه الجيش الملكي ثورة عام 1848م؛ إذ لم تكن الإمبراطورية الألمانية متورطة في حرب عالمية، ولم يكن الثوار جزءًا من الجيش، كما أنهم لم يكونوا مسلحين تمامًا مثل القوات البحرية. عدا عن ذلك، فإن القوات التابعة للجيش الوطني كانت قليلة التجربة، وجرت الاستعانة بها لملء الفراغ الناتج عن سحب القوات المتدربة إلى الجبهة الغربية. وفي تشرين الثاني من عام 1918م كانت غالبية الجيش الوطني مكونة من المجندين الصغار السن، الذين يجري تدريبهم للالتحاق بالجبهة لاحقًا، وكذلك من الجنود الجرحى، ومن رجال القوات البرية غير اللائقين جسديًا من جهة. أما من جهة أخرى، فإن الجيش الوطني، مثله مثل المواطنين، يائسًا، ومرهقا من الحرب؛ لذا أدركت حكومة الإمبراطورية هذا الوضع، ولكن محاولاتها لإنهاء هذا الوضع جاءت متأخرة، وبعد فوات الأوان.

وفي ظل هذه الظروف، جاءت ثورة عام 1918م في الوقت المناسب؛ حيث أراد الجيش الوطني والمواطنون الخروج من وباء الحرب العالمية وبأي ثمن، وكانت مطالبهم لذلك محقة: نزع سلاح الضباط، وتدمير العسكرة المكروهة، وإلغاء "طاعة الجثث"؛ أي الطاعة العمياء لأوامر القيادات، والإنهاء السريع للحرب؛ فهذا هو سر الانتشار السريع والمذهل للثورة دون قتال. (Vossische Zeitung M 11.11.1918: 2)

ووصف استسلام الشرطة في برلين دون قتال؛ كمثال للاستسلام السلمي للشرطة في جميع المدن الألمانية الأخرى، فـ "عندما انتهت الحرب مصحوبة بمظاهرات كبيرة في برلين، تجاهلت الشرطة والحامية يمين الولاء ورفضوا القتال، بينما كانوا خلال إضراب الذخيرة الكبير في الشتاء الماضي على جاهزية بالأسلحة المشرعة لمواجهة عمال برلين، فإنهم لم يبدوا أي مقاومة تذكر للحشود التي توافدت في 9 تشرين الثاني من عام 1918م أمام مبنى البلدية، ومبنى مجلس النواب (الرايخستاغ) (Reichstag)، ومحطات القطارات الرئيسة، ونقاط استراتيجية أخرى. وفي معسكرات ألكسندر التي لم تبعد عن مقر الشرطة الرئيس انضم قناصة ناومبورغ (Naumburg) الشهيرة للثوار، وتبعهم أفواج أخرى، كما أن مقر الشرطة أستسلم كذلك دون إطلاق رصاصة واحدة". (Liang 1977: 38)

وقبل الثورة لم يكن أحد يجرؤ على تصديق أن فريق شرطة الحماية، (أسد برلين)، الذي كان يعد "الواجهة المفترضة" للجيش البروسي لحماية الجبهة الداخلية، سيستسلم بهذه السرعة. وكان انهياره مفاجأة لكثير من المراقبين. وقد عبرت صحيفة برلين عن ذلك في مقال ظهر في 10 تشرين الثاني 1918م تحت عنوان "نجاح الثورة" جاء فيه: "قبل أسبوع واحد فقط كان هناك جهاز إداري عسكري ومدني كان متشعبًا للغاية، ومتشابكًا للغاية، ومتجذرًا بعمق لدرجة أنه بدا وكأنه أعد ليكون قد ضمن هيمنته خلال الأزمنة المتغيرة؛ حيث كانت سيارات الضباط الرمادية تعبر مسرعة في شوارع برلين، وكان رجال الشرطة يقفون في الساحات مثل الأعمدة القوية. وصباح أمس في برلين على الأقل كان كل ذلك لايزال موجودًا، وفي ظهر أمس لم يعد هناك أي شيء". (Berliner Tageblatt M 10.11.1918: 1)

3. موازين القوى والشرطة بعد ثورة عام 1918م:

لقد انتهت الثورة الألمانية بتمركز القوة الحقيقية للسلاح بيد فرقة الشعب البحرية، وجنود الجيش الوطني، والجماعات الثورية الأخرى، فجرى تعيين إميل آيشهورن (Emil Eichhorn)، ممثل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين Die Unabhängige Sozialdemokratische Partei USPD) (Deutschlands، ومستشار المدينة، الذي قاد مفاوضات الاستسلام في مقر شرطة برلين المحاصر في 9 تشرين الثاني عام 1918م من قبل ممثلي الثورة خلفًا لرئيس الشرطة السابق ماتياس أوبن (M. Oppen)، وقررت اللجنة التنفيذية لمفوضي الشعب فصل جميع رجال الشرطة الملكية على الفور. وقد جرى منع تنفيذ هذا القرار من خلال احتجاج نقابة الشرطة، وعلى إثر ذلك ظهر في المدينة يوم الأحد 10 تشرين الثاني الإعلان عن خضوع فريق الحماية في برلين بأكمله إلى مجلس العمال والجنود. وصدرت له تعليمات باستئناف الخدمة مع الجنود في زيهم القديم مع شارات حمراء، ودون أسلحة من أجل النظام العام، واستتباب الأمن. (Berliner Tageblatt A 11.11.1918: 3)

وبالكاد استمرت ولاية آيشهورن مفوضًا للشعب للسلامة العامة في منصبه رئيسًا للشرطة لمدة شهرين. وأما من ناحية سلوكه تجاه فريق شرطة الحماية فلم يطلب الكثير منهم سوى اهتمامه بشكل خاص بولائهم وحيادهم السياسي؛ إذ إنه كان يدرك بأن رجال قوات شرطة الحماية كانوا على درجة من المهنية، ولكنهم كانوا يحاولون الحفاظ على أنفسهم ووظائفهم (Eichhorn 1919: 12). وجرى بأمره إلغاء التشكيلات العسكرية لقوات شرطة الحماية والتحية العسكرية، كما أنه حاول إضفاء الطابع الديمقراطي على الشرطة من خلال دعوته لممثلي الجمهور (العمال)؛ ليمسكوا بزمام الأمور في جميع أقسام الشرطة. وخلال فترة ولايته القصيرة، جرى تشكيل قوات الدفاع الأمني التي شارك أفرادها قوات فريق شرطة الحماية في القيام بالمهام الأمنية في برلين.

وتقبل مسؤولو فريق شرطة الحماية الجهاز الجديد للدفاع الأمني، رغم إدراكهم أن هذا الجهاز سيقلص من نفوذهم، واكتفوا بدورهم المتواضع في الحفاظ على الأمن العام. إلا أنه كما يبدوا أنهم تأثروا بالواقع السائد في مجلس نواب الشعب؛ حيث بدا من أولويات الممثلين لمجلس نواب الشعب المعتدلين منهم والراديكاليين الحفاظ على مناصبهم. وجاءت نهاية نقيب الشرطة، آيشهورن، نتيجة انتفاضة الفرقة البحرية في 25 و29 كانون الأول من عام 1918م. كانت فرقة البحرية الشعبية التي تأسست في 11 تشرين الثاني من عام 1918م، قد استُخدمت سابقًا لحماية المباني العامة المهمة في برلين، المنبثقة عن قوات الحرس البحري لمستشارية الرايخ، وكانت مهمتها حماية حكومة الرايخ من الهجمات المحتملة من قبل مؤيدي رابطة شبارتاكوس (Spartakus) [7]. وتألفت غالبية هذا القسم من البحارة المجندين في كيل (Kiel) ، لذلك كانوا قريبين إلى حد كبير من الجناح اليساري للحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل (USPD) . وقد أثارت قوتهم المتزايدة، وموقفهم السياسي قلق حكومة برلين التي حاولت استخدام الضغط المالي لتقليل القوى العاملة في القسم، الأمر الذي لم يستسغه قادة الفرقة فشعروا بنوايا الحكومة تجاههم؛ مما قادهم للثورة ضد الحكومة (Siggemann 1980: 37)، إذ استقال على خلفيتها أعضاء الحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل (USPD) من

(7) نشأت مجموعة شبارتاكوس في عام 1916م التي اتخذت من اسم قائد ثورة العبيد في روما القديمة 73–71 ق. م شعارًا لها، وانضمت في عام 1917م إلى الحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل (USPD). وهو اتحاد للاشتراكيين الماركسيين بقيادة روزا لوكسمبورج (Rosa Luxemburg)، وكارل ليبكنشت (Karl Liebknecht)، ويهدف إلى ثورة عالمية للطبقة الكادحة "البروليتاريا" لإسقاط الرأسمالية والإمبريالية، والعسكرة على المستوى العالمي. (Beutin and Beutin 2018: 171)

حكومة مجلس نواب الشعب احتجاجًا على قمع الانتفاضة، وقام الاشتراكيون الديمقراطيون (Die Sozialdemokratische Partei Deutschlands SPD) الذين شكلوا الأغلبية في الحكومة بحملة صحفية ضد آيشهورن، الديمقراطي الاشتراكي المستقل والوحيد، الذي لا يزال يشغل منصبًا مهمًّا في الإدارة البروسية، من أجل الإطاحة به من منصبه، أُتهم بتوزيع أسلحة بشكل غير قانوني على المدنيين، وتلقيه رواتب من مصادر بلشفية، وعليه أمرت وزارة الداخلية بإقالته من منصبه؛ إذ يعتقد آيشهورن أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد تخلى عن الاشتراكية كهدف منشود، وانسجم مع المجتمع الرأسمالي البرجوازي. (Eichhorn 1919: 56)

وردًّا على ذلك حَشْد ممثلو الحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل (USPD) في 5 كانون الثاني من عام 1919م –وما يطلق عليهم شبارتاكستن– (Spartakisten) مظاهرات مؤيدة لنقيب الشرطة المقال؛، بهدف الإطاحة بحكومة فريدرش إيبرت (Friedrich Ebert) المؤقتة. إلا أن القوات الأمنية بقيت مترددة من الانخراط بهذا الصراع، ونجحت الحكومة بسحق هذه الثورة. وبالنسبة إلى فريق شرطة الحماية رأى في قضية آيشهورن، وهزيمة الحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل (USPD) فرصة لاستعادة هيبته، وسمعته المفقودة، إلا أنه أصبح بعد انتفاضة عام 1919م مهمشًا من قبل حكومة فايمر، وأوكل له القيام بواجبات إدارية بسيطة إلى جانب مشاركته جهاز الدفاع الأمني، الذي أسسه آيشهورن في تنظيم المرور والدوريات، وجرى حله في آذار 1919م.

ويرى أولغش كلوغ (Ulrich Kluge) – نافيًا فكرة تأسيس جيش احتياط– أن ظهور قوات الدفاع الأمني، كان نتيجة للفراغ المؤقت في سلطة الدولة، وإن مجالس العمال والجنود ينظرون إلى قوات الدفاع الشعبي والأمني على أنها "في المقام الأول أجهزة أمنية محلية بدلًا من سلطات الشرطة القديمة أو تعزيزاتها، تبعًا لرغبة مجالس الجنود، فإن التشكيلات التي اختلفت بشكل كبير من حيث القوة البشرية ونوعية المعدات، لم يتم إنشاؤها كأدوات للصراع الطبقي (البرجوازية الرأسمالية والطبقة العمالية)، ولم يجرِ عدُّها جزءًا من جيش ألماني مستقبلي، بل كانت نتيجة مؤقته لفراغ سلطة الدولة على النطاق المحلي" (Kluge 1975: 326). إلا أن فريق شرطة الحماية لم يبق وحيدًا في الساحة بعد حل قوات الدفاع الأمني؛ إذ كانت هناك مجموعات مسلحة في برلين مستقلة عن مقر الشرطة، تمارس مهامًا مماثلة للشرطة، مثل: مليشيات السكان التي جرى تشكيلها بموافقة قوات جيش الدفاع الإمبراطوري "رايخس فيهر" (Reichswehr). وكان معظم المجندين، أو المتطوعين مواطنين محافظين جاؤوا من مناطق محيطة ببرلين، ولكن بسبب افتقارهم إلى مؤهلات الشرطة لم يكن لهم فائدة تذكر، ولم يكونوا في منافسة مع الحقوق الخاصة للشرطة.

وقاد أوتو ويلس (Otto Wels) جيش الجنود الجمهوريين، الذي جرى تشكيله من قبل غوستاف نوسكِ (Gustav Noske)، وزير دفاع الرايخ، ليكون حلًا قصير المدى لحماية الأمن العام من الجناح اليساري للحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل (USPD)، إلى أن تصبح الشرطة قادرة على ضمان الأمن الداخلي، كما أنه سَلَّحَ مجموعات من عمال برلين، وجعلهم يعملون تحت مسمّى "الحرس الأحمر" لحماية المجلس التنفيذي، ويتبعون إمرة القائد الأعلى للجيش في براندنبورغ (Brandenburg)، فكان لا بد من أن ينشأ بينها وبين قوات الدفاع الأمني التابعة لآيشهورن تنافس؛ فهي غير منضبطة وتحت تأثير سياسي. (كما وصفها) آيشهورن (Eichhorn 1919: 29)

وكما جرى تشكيل قوات الفيلق الحر، الذي تألفت من جنود متطوعين كانوا في الواقع جنودًا سابقين في الخطوط الأمامية؛ حيث أدوا دورًا رئيسًا في معارك شتاء عام 1919/1918م ضد مجموعة شبارتاكوس، وكانوا تحت إشراف وزارة الداخلية. وبسبب أدائهم المميز، دافع الكثيرون عن صورتهم ضد أولئك الذين يعدونهم عصابات مرتزقة متوحشة،

ورجعية مشينة، إلا أن لوثر دانر (Lother Danner) يرى عكس ذلك ويعدهم الأداة التي استطاعت أن تحافظ، وتحمي جمهورية فايمر من أي انقلاب عنيف حتى يومها الأخير (Danner 1958: 11). يؤكد كذلك باول ريج (Paul Riege) أن وحدات الفيلق الحر كانت بما قدمته للدولة أفضل ما يمكن أن يقدمه جهاز شرطة، أو ما يمكن أن تتمناه الدولة منه (Riege 1966: 34).

واستطاعت الجمهورية الديمقراطية الوليدة حديثًا أن تجتاز فترة التوتر الأولى التي عصفت بها بنجاح، في الوقت الذي انشغل فيه فريق شرطة الحماية بسقوط آيشهورن، وتأسيسه الجديد في عام 1920م، وذلك باستعادة موقعه القديم في السلطة؛ حيث كان يخشى أن يتولى أفراد الجيش مهامه (Leßmann 1993: 10)، وقد أدى تشكيل قوات شرطة جديدة –بأفرعها التي سبق ذكرها – إلى مواجهة فريق شرطة الحماية، مع أن الظروف - في الواقع - أجبرته مرة أخرى على التخلي عن جهوده الرامية لتأكيد سلطته على برلين. (Severing 1950: 317)

4. الشرطة الأمنية:

عندما تم تجنب تهديد مجموعة شبارتاكوس في ربيع عام 1919 توصلت وزارة الداخلية وقوات الجيش إلى استنتاج مفاده أن الجمهورية بحاجة إلى قوات قتالية موثوقة في حال اندلاع الاضطرابات المسلحة مرة أخرى. ووافق كلاهما على إضافة قوات شرطة منظمة عسكريا إلى جهاز الشرطة النظامية.

وضعت وزارة جيش الدفاع الإمبراطوري "رايخس فيهر" (Reichswehr)، وقادة فرقة خيالة الحرس في برلين، مع وزارة الداخلية خططًا؛ لدمج وحدات عسكرية في قوات الشرطة لهذا الغرض، ووقع الخيار على فيلق الجيش الحر لتشكيل نواة قوات شرطة مدربة خصيصًا للقتال في الشوارع التي كان من المفترض أن تحمل اسم الشرطة الأمنية (زشرهايتس بوليتساي) (Sicherheitspolizei) (Leßmann 1989: 11-64)، وكان المخطط أن تتكون قوات الدفاع الأمنية في برلين من تسعة أقسام، وكل منها يضم 1000 رجل، وكل قسم من المقرر أن يتكون من ست مفارز، ومفرزة واحدة ذات تدريب تقني مجهزة بالمدافع الرشاشة، وقاذفات القنابل، وقاذفات اللهب، ويجب أن يكون تحت تصرفهم سرب مكون من عشرة طائرات مقاتلة. كان على رجال الشرطة الأمنية ارتداء زي الصياد الأخضر[8]، وأن يجري إيواؤهم في ثكنات. ووفقًا لهذه الأفكار، فإن الشرطة الأمنية وحدها المنوط بها مسؤولية الأمن في العاصمة، وبناءً عليه يجب أن تتولى قوات شرطة الحماية القديمة المهام الثانوية لحفظ النظام (Schmidt 2016: 50). ومن فوج المشاة 127 بدأ تنفيذ هذه الخطط في منتصف أيار من عام 1919م بتعيين الرائد فيبر (Weber) منظمًا للشرطة الأمنية. وخلال وقت قصير بلغ عدد الجنود المنتسبين لهذا الجهاز 10000 رجل من ناحية، وجرى تخفيض فريق الحماية إلى النصف من ناحية أخرى.

1.4 التنافس بين الشرطة الأمنية وجيش الدفاع الإمبراطوري "رايخس فيهر" (Reichswehr):

لفتت القوة المتنامية لقوات الشرطة الأمنية انتباه الجيش؛ حيث بدأ يظهر من تصريح بعض قيادات الجيش عدم

(8) هناك روايات مختلفة حول كيفية حصول قوات الأمن على هذا الزي الرسمي، منها أنَّ تفكك تشكيلات الحماية والقناصة في 31 تموز من عام 1919م قد أدى إلى وجود كميات كبيرة من الزي الرسمي، والقماش الرمادي، والأخضر، والتشاكوس (القبعة) النموذجي لهذه الوحدة التي لم يكن لدى الجيش أي استخدامات لها. (Buder 1986: 94)

الرضا عن جهاز الشرطة الأمني بأنه لا يمكن الاعتماد عليه في القتال ضد القوات الحمراء، ولا يستطيع أن يحل محل الجيش في حماية الدولة على المنظور البعيد، كما كان هناك العديد من الشكاوى من جهة الجيش حول الامتيازات الجلية لجنود الشرطة الأمنية، فعلى سبيل المثال: كان مستقبل شرطة الأمن أكثر أمانًا من مستقبل جنود الجيش، من حيث الراتب الأعلى، والملابس الجيدة والترقية المبكرة للضباط عما هي عليه عند الجيش، علاوة على أنهم كانوا يتبعون نظام الثماني ساعات في الدوام اليومي، الأمر الذي جعل أفراد الجيش يشعرون بأن حقوقهم مسلوبة، وبأنه تم التخلي عنهم. (Buder 1986: 174)

وقد برز وزير الداخلية البروسي الديموقراطي الاشتراكي اليميني، فولفجانج هاينِ (W. Heine) مدافعًا عن قوات الشرطة الأمنية بالإشارة إلى أن الملابس الجديدة كونها منظمة حديثة النشأة والتجهيز، وأنهم يستخدمون معدات لا تصلح للاستخدامات العسكرية في الجيش. أما في ما يتعلق بالراتب الأعلى، فإنه يتعين على الجنود التابعين للشرطة الأمنية دفع ضرائب على رواتبهم، ويجب تمكينهم من تغطية تكاليف المعيشة المرتفعة في المدن الكبرى. وأكد دفاعه –كذلك– بالإشارة إلى أن مستوى التغذية عندهم أقل مما عليه عند الجيش، وتعتمد إقامتهم دائمًا على الثكنات التي تسمح بها وزارة الخزانة للرايخ، وأشاد بالقوات الأمنية بصفتها الحصن الأول للدفاع عن الرايخ ضد المجموعات البلشفية.

وكانت القضية الأولى التي أثارت حساسية قيادات الجيش من جهاز الشرطة الأمنية، هي إعادة تنظيم سلطات الشرطة تجاه الأفراد العسكريين، وكان رئيس شرطة برلين، أويجن إرنست (Eugen Ernst) يسعى إلى حصول الشرطة الأمنية على المزيد من السلطات التي من شأنها أن تضفي الشرعية في تعاملها مع الأفراد العسكريين؛ أي أنه كان يعتزم تغيير الوضع السابق الاستثنائي لأفراد الجيش، بحيث تصبح إجراءات وأنظمة الشرطة في تعاملها مع أعضاء الجيش هي نفسها المتبعة عند التعامل مع المدنيين، وقد رفض اللواء رآينهارت (Reinhardt) قائد قيادة الجيش، مساواة العسكريين بالمدنيين في المعاملة من قبل أجهزت الشرطة الأمنية، والتزم مبادئ قرار مجلس الوزراء الأعلى الصادر في 6 كانون الأول من عام 1855م[9].

أما نقطة الخلاف الثانية، فإنها تتعلق بتنظيم الأوامر التي ظهرت على السطح بشكل مباشر عندما نُشِرَت قواتُ الجيش إلى جانب قوات الشرطة الأمنية؛ حيث أصرت قيادات الجيش على عدم القبول بأن يكون ضباط الجيش تحت سلطة ضباط جهاز الشرطة الأمنية، الذين يعدهم الجيش موظفين مدنيين، وانتقد بودر ادعاء قيادات الجيش بأنه لا يمكن وضعهم تحت إمرة السلطات الإقليمية، ورفض هذا الادعاء عندما قال: "هنا كان لابد من تعليم جيش الدفاع الإمبراطوري "رايخس فيهر" أنه– وفقًا لقانون الدفاع (اتفاقية فايمر) رقم 5– يحق لحكومات الولايات استخدام القوات لأغراض الشرطة، وفي حالات الطوارئ العامة" (Buder 1986: 178). وقد طغى ما سُمِّيَ بانقلاب كاب بوتش (Kapp Putsch) في 12 آذار من عام 1920م على توضيح هذه المسائل المختلف عليها بين الشرطة والجيش، الأمر الذي أدى إلى تغيير الوضع برمته في الجمهورية، واختبر –هنا ولأول مرة– الولاء السياسي لجهاز الشرطة الأمنية.

2.4 انقلاب كاب والشرطة الأمنية:

لقد وُضِعَت خطة الانقلاب تحت قيادة فولفجانج كاب (Wolfgang Kapp)، أحد مؤسسي حزب الوطن في عام 1916م؛ لاستبدال الحكومة الحالية بديكتاتورية عسكرية. وبعد تحذير من نوسكِ، وزير الدفاع أقالت الحكومة كل من

(9) في تقرير مؤرخ 14 تموز 1919 إلى وزير الداخلية البروسي. (Buder 1986: 177)

القبطان البحري إيرهارت (Ehrhardt)؛ قائد اللواء البحري الثاني في دوبيريتس (Döberitz) بالقرب من برلين، والجنرال فون لوتفيتس (von Lüttwitz)؛ القائد الأعلى في برلين. وقبل انتشار أمر الفصل[10] تقدم لواء إيرهاردت بقافله طويلة مجهزة عسكريًا قوامها 5000 فرد تقريبًا من مخيم دوبيرتز (Döberitz) بالقرب من برلين بتجاه العاصمة؛ حيث كانت مدافع المدرعات دون أغطية واقية، والمدافع الرشاشة التي تحملها العربات جاهزة لإطلاق النار. وفي الساعات الأولى من صباح 13 آذار من عام 1920م وصل اللواء إلى العاصمة دون مقاومة من وحدات الشرطة الأمنية التي انسحبت، وبعد ذلك – بوقت قصير – أنضم معظمهم للانقلابيين. (Könnemann and Krusch 1972: 11)

وكان انقلاب كاب الذي فاجأ حكومة فايمر، بمثابة معيار المصداقية، والولاء للحكومة من قبل سلطات الدولة المعاد تنظيمها، مثل: الجيش وجهاز الشرطة الأمنية. وقد أثبتت الأحداث بأن جهاز الشرطة الأمنية لا يمتلك القدرة على التعامل مع مثل هذه المخاطر، وأنه عاجز عن حماية الحكومة الشرعية، ولا يمكن الاعتماد عليه؛ مثله مثل فريق شرطة الحماية الأمنية التي لم تستطع في تشرين الثاني من عام 1918م حماية النظام الملكي.

وظهر صباح يوم 13 آذار 1920م في صحيفة برلين بأن "الحركة الانقلابية اتخذت نطاقًا أوسع مما كان متصوَّرًا منذ البداية، فهي تمتد ضمن عوامل القوة الوحيدة التي تمتلكها الحكومة، وهي الشرطة الأمنية والرايخس فيهر" Berliner (Tageblatt 13.3.1920: 1). وكانت خلفية انقلاب كاب استياء الجيش من الحكومة التي كانت تخشى ردة فعل الحلفاء (Schmidt 2012: 207)، وخذلته في مواقف عديدة، منها: التوقيع على معاهدة فرساي التي دخلت حيز التنفيذ في 10 كانون الثاني عام 1920م، وجرى إضفاء الشرعية عليها من قبل وزير مالية الرايخ ماتياس إرتسبرغر (Matthias Erzberger) كممثل للحكومة؛ حيث تضمنت المعاهدة: خطط نزع السلاح، وإدخال الألوان الوطنية الجديدة للعلم؛ الأسود، والأحمر، والذهبي، والعديد من الإصلاحات الأخرى التي عدها الجيش بمثابة إذلال للأمة الألمانية. وقد وصف لينين إملاء فرساي بأنه "معاهدة سلام مضمونها سرقة بطريقة وحشية؛ حيث أظهر أن الوفاق كان ولا يزال لصًّا إمبرياليًّا دمويًّا، وقذرًا مثل ألمانيا" (Könnemann and Krusch 1972: 23). في الواقع، كانت روسيا السوفيتية الدولة الوحيدة في العالم التي رفعت صوتها ضد معاهدة فرساي. ويستدل من وصف لينين لهذه المعاهدة المجحفة بحق الشعب الألماني مدى الضغط الهائل، الذي عانت منه الأجهزة الأمنية أمام المجموعات الرافضة لبنود هذه المعاهدة.

وإن أخطر القرارات التي غضب منها الجيش، هو مطالبة الحلفاء بتسليم نحو 900 من أفراد الجيش الألماني المتهمين بارتكاب جرائم حرب خلال الحرب العالمية الأولى، ليجري تقديمهم إلى محاكم دولية لمحاكمتهم. وكان جميع هؤلاء من الجنرالات، وبعضهم كان يخدم في الجيش، الذي أُنشئ حديثًا وبمناصب عليا. (Leßmann 1993: 9)

خَيَّبَ الجيشُ والشرطة الأمنية آمال حكومة الرايخ والحكومة البروسية؛ حيث كان الاعتماد عليهم كخط دفاع أول في الحماية. ففي 13 آذار من عام 1920م أعلن قائد شرطة أمن برلين فون شونشتات (von Schönstadt) في أمر يومي للشرطة بأن الحكومة قد أطيح بها، وأن الشرطة الأمنية وجيش الدفاع الإمبراطوري "رايخس فيهر" وراء الحكومة

(10) صدرت أوامر الاعتقال لكل من كاب، بابست (Papst)، وشنتسلر (Schnitzler)، وقرابوفسكي فون سِيكت (Grabowsky von Seeckt). جرى إصدارها من نوسكِ بتاريخ 11 آذار من عام 1920م نحو الساعة التاسعة صباحًا. وجرى إيصال هذا الأمر إلى هاينِ في فترة ما بعد الظهر مع طلب محققين موثوقين للغاية. ومن جانبه أصدر هاينِ تعليماته لرئيس الشرطة إرنست بتنفيذ الاعتقالات من قبل ضباط مناسبين. وجرى تحذير كاب عبر الهاتف من مقر الشرطة، وقد تكون هذه التحذيرات من الشرطة السياسية التي كانت تناصر اليمين منذ زمن القيصر، حتى رئيس الشرطة الاشتراكي الديموقراطي؛ إرنست اتصل قبل الانقلاب بفون لوتفيتس. (Buder 1986: 192)

الجديدة (Volkmann 1930: 372). ندد هاينه، وزير الداخلية البروسي، على وجه الخصوص بمستشار الوزارة دوي (Doyé)، الذي كان مسؤولًا عن الشؤون المتعلقة بشرطة الأمن في وزارة الداخلية البروسية فعده متآمرًا. لكن ليانج يرى أن دوي وحده لا يستطيع إقناع شرطة الأمن جميعها بالانشقاق سريعًا، والانضمام إلى كاب: "لكن دوي وحده بالكاد يمكن أن يتسبب بانقياد شرطة برلين الأمنية خلف كاب –الدكتاتور العسكري– بهذه السرعة. وكان العديد من ضباط الشرطة الأمنية عرضوا– بشكل عفوي– دعمهم للانقلابيين".(Liang 1977: 55)

بعد وقت قصير من الانقلاب في 17 آذار، فر كاب من برلين، وبمساعدة ضباط شرطة شارلوتنبورغ الأمنية (Charlottenburger Sipo)؛ حيث تمكَّن من الوصول إلى مطار تمبلهوف (Tempelhof)، ومن هناك غادر إلى السويد. ومع ذلك فإن ليانج حينما ينظر منتقدًا إلى فشل الشرطة الأمنية من خلال التمييز بين سلوك فريق شرطة الحماية في أثناء ثورة تشرين الثاني، وسلوك شرطة الأمن في انقلاب كاب فإنه لا يطرح المسألة من جوانبها المختلفة؛ إذ يقول: "كان من الواضح أن شرطة الأمن لم تنحنِ لقوات متفوِّقة كما فعل فريق شرطة الحماية في تشرين الثاني عام 1918م، لأن في هذه المرة كان لدى شرطة الأمن مدافع ميدانية وعربات مصفحة تحت تصرفهم. كما أنه لم يكن الأمر يتعلق بقبول الأمر الواقع، كالذي تم تأييده من غالبية الشعب". (Liang 1977: 56)

ولم يكن فقط لموقف قيادات الشرطة الأمنية المحبط –التي قدمت ولائها لقيادات الانقلاب، الذي دلّت عليه شهادة الجنيرال فون سِيكت– الأثر الكبير في عدم إبداء الشرطة الأمنية أية قوة مسلحة للدفاع عن حكومة برلين الشرعية. بل إن ثمَّة أسبابًا أخرى لم يشار إليها بوضوح في الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، مثل: أن الشرطة الأمنية التي تم تشكيلها من مجندين سابقين في الجيش، قد تجنبوا مقاومة الجيش الذي كانوا سابقًا ينتمون اليه. كما أنهم –وبالرغم من تسليحهم– ليس لديهم القوة الكافية لمواجهة قوات الجيش المدربة والمدججة بالأسلحة الثقيلة (Volkmann 1930: 356, 380)؛ ولذلك فإن حكومة إيبرت الشرعية بعد عودتها لم تنفذ حملة تطهير إلا ضد القيادة العليا لشرطة أمن برلين فقط. وكتب ألبرت غرزيسنسكي (Albert C. Grzesinski)، وزير الداخلية البروسي–بعد عشرين عاما– معلقًا على ذلك: "إن الجمهورية، المتسامحة دائما تجاه أعدائها، لم تجد ضرورة لمعاقبة هؤلاء الضباط. وباختصار يمكن القول إن حكومة الجمهورية ليس لديها قوات موالية تحت تصرفها. ولم يكن أمامها من بديل سوى الاستفادة من خدمات أعدائها" (Grzesinski 1939: 88). وفي أثناء الانقلاب دعمت الشرطة الزرقاء – المنظمة تحت مظلة اتحاد الخدمة المدنية الألماني بلا تحفظ– قرار اتحاد السكك الحديدية الألماني للإضراب في برلين وأجزاء أخرى من الرايخ ضد الانقلاب، بسبب موقفهم المخلص بشكل واضح للحكومة الدستورية؛ إذ تمكَّن فريق شرطة الحماية من استعادة قدر كبير من الاحترام عند الجمهور بخاصة عند الطبقة العمالية.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن تطور الشرطة الأمنية وعلاقتها بالجيش، وموقفهم المخلص تجاه كاب، ولا سيما في معركتهم المشتركة ضد المقاومة في منطقة الرور (Ruhrgebiet)، جعل الهدف الحقيقي من تأسيس الشرطة الأمنية في موضع الشك وموضع للتساؤل، ما إذا كانت الشرطة الأمنية حقيقة منظمة بالفعل من أجل الأمن الداخلي، أم أنها كانت جيشًا مموهًا (Schmidt 2016: 51). وثمة عدة أدلة تعزز هذا التساؤل، لعل أهمها: أولًا. فكرة إنشاء الشرطة الأمنية، فإنها جاءت من قبل وزير الرايخس فيهر، وليس من رئيس الشرطة. فيمكن القول: إن فكرة الشرطة الأمنية لم يتم التخطيط لها من ذوي الخبرة في هذا المجال، مثل: رئيس شرطة برلين– مثلا– إرنست، الذي لم يتم حتى مجرد أخذ رأيه في ذلك. (Liang 1977: 52)

ثانيًا. كانت الشرطة الأمنية، مثلها مثل الجيش، متمركزة في ثكنات، ومدججة بالسلاح، ولكن ضباطها قد تلقوا تدريبات عسكرية، وليس شرطية، ولا سيما ما يتعلق بمحاربة أعمال الشغب. وحول ذلك يقول فون تويفل (von Teufel) نائب إيرك بلانكنهورن (Erich Blankenhorn)، رئيس الشرطة الأمنية في بادن: "ما يمكن أن تفعله عندما يكون العدو هناك وإذا أطلق النار، هذا ما تعلمناه في الجيش، ولكن كيف نطهر شارع القيصر "كايزرستراسه" (Kaiserstrasse) عندما تقف به جموع الناس بازدحام، معظمهم غير مؤذي في الواقع، وأسوأ عناصرهم تقاتل بشكل رئيس بأفواههم، هذه الحشود المصرة والتي لا تحيد والمرء لا يريد استخدام الأسلحة ضدها، ذلك ما لم نتعلمه بعد". (Raible 1963: 132)

ثالثًا: اعتقد الحلفاء أن الشرطة الأمنية قد تم تشكيلها كوحدة احتياط للجيش؛ لذلك طالبوا في 22 حزيران عام 1920م بنزع سلاح الشرطة الأمنية في غضون ثلاثة أشهر.

3.4 الحلفاء والشرطة الأمنية:

خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الأولى خاسرة، وكان الحلفاء قد قيدوا الدب الألماني المصاب في فرساي. وقد تأثر الجهاز العسكري الألماني بشكل خاص بالشروط التي فرضها الحلفاء، وفقًا للمادة 162 من معاهدة فرساي؛ حيث لا يمكن للجيش والبحرية معًا حشد أكثر من 115,000 مجند. وفي هذا السياق كان موقف الحلفاء تجاه تشكيل الشرطة الأمنية مهمًا؛ إذ كانت الحكومة البروسية تخشى من اعتراض الحلفاء على تشكيل أية قوات شرطة أمنية، إلا أنها اتخذت من الادعاء بوجوب تشكيل الشرطة الخضراء كقوات قتالية، وكنوع من قوات حرس القناصة لحفظ الأمن الداخلي حجة قوية، ولكنها تفاجأت برفض دول الوفاق هذا الادعاء معتبرةً ذلك انتهاكًا لاتفاقية السلام، وطالبت حكومة برلين بحل هذه التشكيلات الأمنية (Leßmann 1989: 89). واحتفظت المخابرات البريطانية والفرنسية بتقارير حول خطة نوسكِ، وزير دفاع الرايخ في التحايل على بنود معاهدة فرساي المتعلقة بالجيش –يجب ألا يتجاوز تعداده مائة ألف– لإعادة إنشاء جيش من الملايين في ألمانيا تتمركز وحداته في عدة مناطق وتحت مسميات أمنية مختلفة لتضليل الحلفاء (University of California 1919: 429)؛ حيث قدم الجنرال الفرنسي فونفيل (Fonville) الخطة المشتبه بها التي تضمنت ما يأتي (Buder 1986: 168):

1. يشكل جيش الدفاع الإمبراطوري "الرايخس فيهر" الجيش الأساسي، ويضم الضباط والمسؤولين الإداريين.
2. تُشكل الشرطة الأمنية الجيش السري، وتقوم بتنظيم ضباط الصف.
3. يشكل الجيش الشعبي، والمتطوعين المؤقتين، وحدات الجند والاحتياط.

وأدت هذه التقارير إلى تقديم مذكِّرة في 1 كانون الأول عام 1919م إلى الحكومة الألمانية طالبتها بحل جميع التنظيمات الاحتياطية، وتقليص قوات الشرطة إلى مستوى القوة والتنظيم المنصوص عليهما في معاهدة السلام (Salewski 1966: 85). بالمقابل حاولت الحكومة الألمانية، من خلال تصحيحات سطحية، مثل: تجنب المظاهر العسكرية للشرطة الأمنية، وكذلك من خلال تقديم التبريرات لخلفية تشكيل الشرطة الأمنية، مثل: خطر استيلاء الشيوعيين على السلطة، لتخفيف الموقف القاسي للوفاق ضد الشرطة الأمنية. لكن جميع المحاولات والتبريرات المقدمة من الحكومة الألمانية باءت بالفشل؛ لأن لجنة المراقبة التابعة لجيوش الحلفاء في الاجتماع الرئاسي مع مستشار الرايخ في 12 كانون الثاني عام 1920م، أكدت أن الأولوية المطلقة للإبقاء على تعداد أفراد الجيش والبحرية البالغ عددهم 115,000

رجل، وأصرت على تنفيذ المذكرة الفرنسية؛ مما أدى إلى حل الشرطة الأمنية، التي انضمت وحداتها إلى قوات فريق شرطة الحماية؛ مما مكَّنَ الأخيرة من استعادة ثقلها؛ إذ انخرطت في قتال المجموعات المعادية للجمهورية الديمقراطية حتى اليوم الأخير. (Schmidt 2016: 51)

5. فريق شرطة الحماية بين عامي 1920–1932م:

أمام الموقف المتعنت للحلفاء تجاه الشرطة الأمنية التي لم تستطع مكافحة الجرائم الخطيرة، أجبر اتحاد الرايخ الضباط الشرطة الألمانية على حل الشرطة الأمنية، وإعادة تنظيم جهاز شرطة جديد؛ حيث جرى تشكيله من نواة فريق شرطة الحماية ومن بقايا الشرطة الأمنية المنحلة (Schmidt 2016: 52). وأنيط بهذا الجهاز الجديد، بعد أن تم رفع قدراته الفنية، تولي المسؤولية الكاملة عن الأمن والنظام العام في الجمهورية في عشرينيات القرن العشرين. وكانت المهمة الرئيسة لفريق شرطة الحماية؛ هي إنقاذ العاصمة من حرب أهلية، في وقت تزايد فيه العنف إلى الآلاف من الأحداث السياسية التي كان من مهام الشرطة احتواؤها، ولم تنحصر الاحداث في النزاعات السياسية فقط، بل ساءت العلاقات بين المدن والأرياف، وتطورت إلى أعمال عنف حينما أصبح الوضع الغذائي أكثر فقرًا في المدينة، فكان سكان المدن الفقراء يذهبون بشكل مجموعات إلى الأرياف لسرقة المنتجات الزراعية (Hardtwig 2013: 3)، الوضع الذي أوصل جهاز فريق شرطة الحماية، على الرغم من تعداده وتجهيزاته التقنية، إلى حالة من الإرهاق السياسي، وذلك في عام 1932م.

لقد أوصل الشيوعيون (Die Kommunistische Partei Deutschlands KPD) والاشتراكيون القوميون (Die Nationalsozialistische Deutsche Arbeiterpartei NSDAP) الشرطة –عبر أساليبهم القتالية المتغيرة باستمرار– إلى حالة من عدم التوازن، فكلما حدثت مظاهرات، كانت الشرطة تتورط باستمرار في مواقف محفوفة بالمخاطر، بغض النظر عن موقفها من المظاهرات، سواء أكانت تتسامح مع الجماهير المسيَّسة أم تستخدم العنف ضدها. وبكل الأحوال كانت تتهم بالمسؤولية عن أعمال الشغب من ناحية، وعن الاستفزاز والنزعة العسكرية من ناحية أخرى. فهذه الاتهامات أثقلت كاهل أفراد الشرطة لمدة اثني عشر عامًا، حتى إنهم في النهاية كانوا متعبين ومستعدين لقبول أي تغيير جذري في النظام السياسي.

ورأى الشيوعيون (KPD)، وهم الأعداء الرئيسيون في مرحلة الجمهورية الديمقراطية في قوات الشرطة العدو الحتمي بالنسبة إليهم؛ لأنهم اعتبروها "قوات مرتزقة طوعية للرأسمالية ... ومن المستحيل استمالتها، ولكن يجب تفكيكها" (Liang 1977: 109) لإحداث أي تغيير سياسي، وعلى النقيض من ذلك فهم لم يخشوا المركبات الخاصة بالقوات الحكومية وعدّوها –إلى حد ما– لا تشكل خطرًا عليهم؛، لأن أفرادها كانوا يفتقرون إلى الانتماء السياسي، ولتحقيق هذا الهدف نفذ أعضاء الحزب الشيوعي (KPD) هجماتهم على شكل حرب العصابات ضد جهاز الأمن الحكومي.

أما الاشتراكيون القوميون ،(NSDAP) وهم الخصم الأخر لجمهورية فايمر الديمقراطية، فلم يبدوا أي اهتمام بنزاع مفتوح مع قوات الشرطة؛ لأنهم أخذوا بوجهة النظر التي صاغها جوزيف جوبلGoebels (Joseph) في عام 1927م، ومفادها: "إن المقاومة ضد الشرطة وسلطة الدولة هي دائمًا حتى اليوم هراء، لأنك بالتأكيد الخاسر على أية حال، بغض النظر إن كنت أنت على صواب أو خطأ، فالدولة تنتقم منك ومنا بالسجن وبالغرامات المالية الكبيرة، لذلك إذا لم يكن هناك خيار آخر، فاستسلم للقوة، ولكن عزِّي نفسك، بأننا سنقوم بتسوية الحسابات لاحقًا". (Vossische Zeitung A 6.5.1927: 1)

وكانت استراتيجيتهم تقوم على الانتظار بصبر على فرصة (مثل أزمة) تفقد فيها الحكومة بالفعل ثقتها في الشرطة لتوجيه مداهمة لجميع مراكز الشرطة في المدينة، حيث تكون المقاومة حينها قليلة. وهذا ما عبر عنه جوبل في كتابه (الطريق إلى الرايخ الثالث)؛ إذ يقول: "إن الهيمنة على الشارع هو الاستحقاق التالي للدولة؛ أي شخص يستخدم الإرهاب والوحشية للتعبير عن رؤيته للعالم بكل قوته سيكون له في يوم من الأيام القوة، ومن ثَمَّ الحق في إسقاط الدولة التي من أجلها فقط تقام الولائم واحتفالات التحرير التي تحميها الدولة" (Goebbels 1927: 27). ويدل ذلك على أنهم اعتقدوا –بناء على تخطيطهم– أن الانقلاب سيكون مجديًا أكثر من حرب العصابات، وتبعا لذلك فقد اقتصر الاشتراكيون القوميون (NSDAP) على الأعمال الدفاعية والدعائية.

1.5 الشرطة كقوة متفوقة بين عامي 1920–1925م:

بعد التغلب على تهديد أعمال الشغب من قبل مجموعة شبارتاكوس في عام 1919م، كان الوضع في برلين خلال السنوات الخمس الأولى من جمهورية فايمر مسيطرًا عليه بشكل تام من قبل الشرطة الأمنية، ومن جاء بعدها من فريق شرطة الحماية، حيث تمكن فريق شرطة الحماية، وبقوة بلغ قوامها 14000 رجل في عام 1921م من الإشراف على جميع التجمعات السياسية.

وقع الصدام الوحيد في ذلك الوقت بين الشرطة والجماهير المسيّسة في 13 كانون الثاني عام 1920م، بحيث سار عدد كبير من العمال من المناطق الشمالية من برلين إلى مبنى مجلس النواب في مظاهرة ضد قانون المجالس العمالية الجديد غير الملائم، وتمركزت قوات الشرطة الأمنية على أطراف الساحة الملكية "كونيغزبلاتس" (Königsplatz)، ونصبت بعض النقاط عند مدخل مجلس النواب لمنع العمال من التقدم، وعندما حاول العمال اقتحام المبنى في الساعة الرابعة مساءً، تم نزع سلاح بعض أعضاء الشرطة الأمنية من قبل المتظاهرين، وتعرضوا لسوء المعاملة من قبلهم. وبعد طلقات تحذيرية، حاصرت قوات احتياط الشرطة الأمنية الساحة الملكية "كونيغزبلاتس"، وهاجمت المتظاهرين بالرشاشات والقنابل اليدوية، فقُتل ضابط شرطة وجُرح 15 ضابطًا، وبلغ عدد ضحايا المتظاهرين عشرين قتيلًا، ونحو 100 جريح. (Vossische Zeitung A 13.1.1920: 1)

على الرغم من هذا الحادث، كان وضع الشرطة في أعلى مستوياته، فقد أدان عدد قليل من سكان برلين أعمال الشرطة العنيفة ضد المتظاهرين العزل، بحيث بدا أن قوات الشرطة القوية هي أفضل حماية ضد تجدد الحرب الأهلية. بعد عام من أعمال الشغب هذه، تم رفع القيود المفروضة على استخدام الأسلحة، حتى تتمكن قوات الشرطة المنشأة حديثًا من استخدام أسلحتها بشكل فعال ضد الجماهير المسيّسة المتمردة. وفي 15 كانون الثاني عام 1921م، تمكن فريق شرطة الحماية من تفريق مظاهرة للعمال الشيوعيين، كانت تخطط لإحياء الذكرى الثانية لمقتل قيادات اتحاد الاشتراكيين الماركسيين لِيبكنشت، ولوكسمبورغ، الأمر الذي زاد من ثقة الحكومة بقوة شرطتها، مما دفعها إلى رفع الحظر المفروض على التجمعات العامة في كانون الثاني من عام 1923م. وهكذا، سُمح لسكان برلين بالتظاهر ضد فرنسا التي احتلت منطقة الرور.

2.5 الشرطة والاضطرابات العامة بين عامي 1925–1926م:

واجهت الشرطة خلال هذين العامين ثلاث مشكلات أمنية جديدة: الشغب في الشوارع، والبطالة، واستمرار استخدام العنف في الأحداث السياسية. وظهرت الاضطرابات الأولى في هذه المرحلة يوم الأحد 9 آب عام 1925م في

كورفورستيندام (Kurfürstendamm)، عندما قامت مجموعة صغيرة من المشاغبين القوميين، الذين يرتدون شارات الصليب المعقوف بإهانة المارة والتحرش بهم، وبالمصادفة سحب أحد المارة، الذي كان يرتدي شارة الجمهوريين، مسدسه، وأطلق النار على أحد المهاجمين، ونتيجة للحادث، استمرت أعمال الشغب مدة ثلاثة أيام، حتى أعادت الشرطة السيطرة على الوضع في المنطقة. وكان مثيري الشغب من الشباب القوميون، الذين اتجهوا إلى استخدام أساليب القتال الثورية الجديدة في برلين لإثارة الفوضى وانعدام الأمن، بهدف القضاء على ثقة الشعب بالحكومة.

وأما المشكلة الثانية فكانت مشكلة العاطلين عن العمل، الذين اشتبكوا مع قوات الشرطة في صيف عام 1927م. وفي هذه الحادثة نجحت الشرطة؛ لأن العاطلين عن العمل لم يكونوا مقاتلين عنيدين، أو من ذوي الأهداف السياسية، وبعد ذلك تمكنت الشرطة من حل الخلافات معهم من خلال المفاوضات الدبلوماسية. إلا أن أصعب مشكلة كانت العنف الصريح بين أنصار الاتجاهات السياسية المختلفة، مثل: الحزب الشيوعي الألماني (KPD)، وحزب العمال الألماني الاشتراكي القومي "النازي" (NSDAP)، ومنظمة الخوذة الفولاذية (Stahlhelm)، وراية الرايخ الاشتراكي (اتحاد عسكري سياسي للدفاع عن جمهورية فايمر الديمقراطية) أسود – أحمر – ذهبي (Reichsbanner Schwarz-Rot-Gold)، وحاولت الشرطة عبثًا بإجراءات مختلفة حل هذه المشكلة، مثل: إصدار قرار يحظر حمل السلاح بتاريخ 16 شباط من عام 1926م، واعتقالات القادة... إلخ. كان المتظاهرون السياسيون غير راضين عن الشرطة التي كانت تمنعهم من الاشتباك مع معارضيهم السياسيين. وكانت الفترة بين عامي 1925–1926م نقطة تحول في تاريخ الشرطة، فالتدابير التي طبقتها الشرطة حتى تلك اللحظة لم تكن فعالة في المرحلة المقبلة؛ إذ إن الوضع السياسي المتشابك في جمهورية فايمر أجبر الشرطة على اتخاذ تدابير جديدة للحفاظ على نجاحها المقنع.

3.5 شرطة الحماية والتطرف من آذار 1927م إلى نيسان 1929م:

ومع اندلاع المعركة بين الاشتراكيين القوميين (NSADP) والشيوعيين (KPD) في محطة القطار في لشترفلده أوست (Lichterfeldeost) بتاريخ 21 آذار عام 1927م، بدأت الشرطة –أمام صراع دموي طويل الأمد – تخرج عن توازنها، في حين حاول أحد الأطراف، وهم الاشتراكيون القوميون (NSADP)

تجنب الخلافات مع سلطات الدولة، وانتظار اللحظة المناسبة للانقضاض على السلطة، بينما حاول الطرف الآخر إرباك حماة القانون من خلال تنفيذ هجمات تشنها عصابات إرهابية صغيرة، علمًا بأن الاثنين كان لديهم الهدف نفسه؛ وهو الاستيلاء على السلطة في الجمهورية.

وقد اندلعت معركة آذار عندما نصب بضع مئات من رجال فرقة العاصفة "شتورم أبتايلونق" (Sturmabteilung SA) – وهم أحد أذرع حزب العمال الاشتراكي القومي (NSAPD) العسكرية– كمينًا لعربة نقل 23 شيوعيًا يرتدون الزي الرسمي، ولم تستطع الشرطة المحلية في لشترفلده أوست –بسبب قلة عدد أفرادها– التدخل ضد 600 رجل من فرقة العاصفة (SA) "شتورم أبتايلونق"، وسار رجال فرقة العاصفة (SA) في تشكيل مغلق من محطة القطار إلى وسط المدينة، فنشروا الفوضى في المنطقة المحيطة بكنيسة القيصر فيلهلم التذكارية، وضايقوا المارة ذوي المظهر اليهودي في منطقة كورفورستندام، ورد وزير الداخلية البروسي بإصدار الأمر بمراقبة كل من الشيوعيين والاشتراكيين القوميين عن كثب.

وكان الشيوعيون هدفًا لشرطة الحماية التي حاولت الحفاظ على سمعتها كجيش في برلين، بخاصة بعد أعمال الشغب في لشترفلده أوست، وفي 22 آذار من عام 1927م استخدمت الشرطة العنف لتفريق مظاهرة غير شرعية قام

بها الشيوعيون في ساحة فيلهلم "فيلهلم بلاتس" (Wilhelmplatz) في شارلوتنبورغ (Scharlottenburg)، وقتلوا أحد المتظاهرين (Berliner Tageblatt (A) 23.3.1927: 1). وكذلك ما حدث في 26 أيار من عام 1928م، عندما حاولت الشرطة إيقاف مظاهرة شيوعية في شارع بسمارك (Bismarck) من أجل المحافظة على حركة المرور في الشارع، وعندما سقط أحد ضباط الشرطة أرضًا بسبب تدافع المتظاهرين، رفعت الشرطة السلاح، وأصيب على خلفية هذا النزاع امرأة وطفل بجروح، وقُتِل عامل شيوعي. (Berliner Tageblatt M 27.5.1928: 2)

انتقد ليانج هذا التصرف، الذي قامت به شرطة الحماية تجاه أنصار الحزب الشيوعي ووصفه بالوحشية وعدّه خطأ فادحًا، بخاصة بعد أن بدأ الشيوعيون كبح جماحهم لتجنب حظر حزبهم، "ولم يجرِ تعزيز مكانة الشرطة من خلال الاستخدام المفرط للقوة في أثناء المظاهرات السياسية السلمية، وأثار إطلاق النار الأحمق على المتظاهرين الشيوعيين السؤال في العلن عما إذا كانت الشرطة قد تحولت إلى قوات قتالية خالصة، كما أن التدابير الأمنية الباهظة في يوم الخوذة الفولاذية (Stahlhelmtag)، وفي الانتخابات العامة في أيار 1928م أعطت انطباعًا بانعدام الثقة في قوات الشرطة". (Liang 1977: 119)

4.5 التصدي للشيوعية "الجبهة الحمراء" من أيار من عام 1929م إلى عام 1930م:

كان العداء بين الشيوعيين والشرطة عميقًا، لدرجة أن الشرطة أطلقت –في كثير من الأحيان، وفي وقت سابق لأوانه– طلقات تحذيرية، وفتحت النار على المتظاهرين بشكل مسبق، كما صدر حظر على مظاهرات الشيوعيين قبل فترة وجيزة من عيد الميلاد عام 1928م. وفي 30 نيسان من عام 1929م اندلعت معارك طفيفة في جميع أنحاء برلين بين الشرطة والمتظاهرين الشيوعيين، الذين ألقوا الحجارة على الشرطة. بدا أن الشيوعيين، الذين كانوا قد دخلوا في صراع مرير مع الشرطة قد أعلنوا الحرب عليها، وبدأت المئات من أعضاء رابطة مقاتلي الجبهة الحمراء (Rote Front Kämpferbund)، وشباب شبارتاكوس بشن أعمالا خاطفة ضد الشرطة، فأخذوا يهاجمون ضباط الشرطة، الذين يقفون في الخدمة على حين غرة، ويختفون مرة أخرى قبل وصول فرقة المداهمة للمساعدة.

وتطور الوضع مساء الأول من أيار إلى قتال عنيف بين ضباط الشرطة الغاضبين، والأعضاء الشيوعيين من سكان حي شُينن "شُيننفيرتل" (Scheunenviertel)، بالقرب من شارع كوسلينر "كوسلينر شتراسه" (Kösliner Strasse) في وِدنج (Wedding)، وفي شارع هيرمان "هيرمانشتراسه" (Hermannstrasse) في نويكولن (Neukölln). وأعلنت حالة الطوارئ في هذه المنطقة، وأقيمت المتاريس، وحاصر المتمردون مركز الشرطة 220، وكان عددهم أقل من عدد القوات المقاتلة. إضافة إلى ذلك كان الشيوعيون يفتقرون إلى الأسلحة. وفي معركة أيار التي استمرت ثلاثة أيام، وانتهت في 3 أيار، أصيب 51 ضابط شرطة، وقتل 25 من المتمردين الشيوعيين؛ من بينهم العديد من المارة المسالمين.

ووصفت شاهدة عيان تدعى آنا المعاملة الوحشية لأحد المعتقلين من قبل شرطة الحماية، بقولهم له: "ضع وجهك على الحائط، ارفع يديك!"؛ "أيها الجيفة الشيوعية اللعينة! اصمت!!" "اضربه حتى الموت، هذا الخنزير!" "سنهزمك أيها الغبي!" بوجوه حمراء مشوهة، دفعوا بعضهم بعضًا؛ حتى يتمكنوا من ضربه. سقط على الأرض، وحاول دون جدوى حماية رأسه بيديه. كان لا يزال يصرخ! داسوا على وجهه بأحذيتهم، وفمه المفتوح الذي يصرخ، حتى فقد وعيه وضربوا بأعقاب البنادق جسده الهامد..."حسنًا، يا خنازير، لقد رأيتم، هكذا نفعل ذلك معكم جميعًا، سنعلمكم الاحتفال بعيد العمال...!". (Neukrantz 1973: 71)

وتبعًا لهذه الأحداث أدانت لجنة تحقيق تجاوزات الشرطة في استخدام القوة المفرطة من قبل وحدات الشرطة التي قاتلت بحماس استثنائي. وكما يتضح من أحداث هذه الرواية فإن شرطة الحماية كانت مصرة على قمع هذه التظاهرات بكل ما لديها من قوة ليس لفظها فقط، وإنما لتعزيز سيطرتها في الشارع، ولجعلها عبرة لإفشال أي مخططات مستقبلية للشيوعين.

وعزز هذا الانتصار في ودِنج الثقة بالنفس لدى الشرطة، إذ تم في 6 أيار من عام 1929م حظر رابطة مقاتلي الجبهة الحمراء، وجبهة الشباب الحمراء (Rote Jugend-Front)، والبحرية الحمراء (Rote) Marine في جميع أنحاء بروسيا كبرى الولايات الألمانية وتبعًا لذلك في 31 كانون الثاني من عام 1930م، اعتقلت الشرطة 76 عضوًا من أعضاء الحزب الشيوعي وعددا من قيادات أذرعه التي كان يعتمد عليها في النزول إلى الشارع، للاشتباه في تخطيطهم لانتفاضة أخرى.

وعندما رأى الشيوعيون أنه ليس لديهم فرصة ضد قوات الشرطة المدججة بالسلاح، وجهوا أنظارهم لمواجهة عدوهم اللدود، حزب العمال القومي الاشتراكي؛، حيث وصلت الاشتباكات بين الطرفين ذروتها في 17 كانون الثاني من عام 1930م، عندما جرى اغتيال أحد أبرز قيادات حزب العمال القومي الاشتراكي هورست فيسيل (Horst Wessel)؛ قائد فرقة العاصفة (Deutsche Allgemein Zeitung 17.1.1930: 1).

أدت هذه الحادثة إلى التقارب بين الشرطة وفرقة العاصفة في حزب العمال القومي الاشتراكي، كحليف لشرطة الحماية؛ لذا لم تدخل في صراع مسلح مع شرطة الحماية، ويفسر كرستوف غراف (Christoph Graf) ميول الشرطة نحو حزب العمال القومي الاشتراكي، كحليف في هذا الصراع، على الرغم من أن كلا الحزبين –حزب العمال القومي الاشتراكي والحزب الشيوعي الألماني– كانا في الوقت نفسه معارضًا الجمهورية، "فبينما كان البوليس السياسي، الذي كان يتم تجنيده في الغالب من العائلات البرجوازية، حينما يتعامل مع الشيوعيين، فهو يتعامل بامتياز مع العدو الطبقي البروليتاري، الذي احتقر تكتيكات الشرعية، وحارب علنًا وبشكل أساس الجمهورية، والنظام الاجتماعي، في حين كان الخصم السياسي من الاشتراكيين القوميين، الذين كانوا يقاتلون منذ عام 1925م قد التزموا تكتيكات الشرعية، فهم حاربوا أيضًا الجمهورية، ولكن ليس النظام الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، كانت الحدود بين المحافظين اليمينيين والاشتراكيين القوميين أكثر مرونة مما هي عليه بين الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين، الذين قاتلوا بعضهم بضراوة، لذلك كانت الجبهات أقل وضوحًا في الكفاح ضد التطرف اليميني بشكل عام، والاشتراكية القومية بشكل خاص". (Graf 1983: 36)

5.5 مواجهة الاشتراكية القومية:

أدركت الشرطة خلال العامين الأخيرين من جمهورية فايمر تنامي خطر الاشتراكيين القوميين (NSADP) المتربصين بالجمهورية الديموقراطية، وكان لرفع الحظر الرسمي عن الحزب في 31 أذار من عام 1928م من ناحية، والصراع الطويل الأمد بين الشرطة والشيوعيين من ناحية أخرى الأثر الكبير في ازدياد قوة الاشتراكيين القوميين بشكل مضطرد؛ إذ خدم هذا الصراع مصالح الاشتراكيين القوميين بشكل ممتاز من خلال إضعاف بعضهما بعضًا.

وبسبب الوضع غير الآمن لم تتمكن الشرطة من محاربة الاشتراكيين القوميين بنجاح، فقد نفذ الشيوعيون هجمات إرهابية ضد ضباط الشرطة، مما أدى بالشرطة إلى عدم التورط في الاشتباكات بين الحزب النازي والشيوعيين، وقد أدى هذا الموقف السلبي للشرطة تجاه إرهاب الشوارع إلى تقويض ثقة سكان برلين في قوات الشرطة، فالإخلال بالنظام

العام والأمن بفعل أعمال الاشتراكيين القوميين أجبر الشرطة على الشروع في التصدي لهم. ومن تجاوزاتهم التي لم يعد بالإمكان غض النظر عنها أنه في 16 أيار من عام 1930م داس اثنا عشر رجلًا من فرقة العاصفة بائع صحيفة شيوعي بالأقدام حتى الموت في إنسبروكر بلاتز(Innsbrucker Platz)، وفي 14 تشرين الأول من العام نفسه وبمناسبة فوزهم بالانتخابات طاف البلطجية النازيون المنطقة التجارية بين الرايخستاغ (مجلس النواب) وساحة بوتسدام "بوتسدامر بلاتس" (Potsdamer Platz)، وعطلوا النظام، وحطموا نوافذ المتاجر، وصرخوا `تحيا ألمانيا!´ `ويهلك اليهود´، وفي 23 تشرين الثاني من عام 1930م، هاجم 15 مسلحًا من مسلحي فرقة العاصفة أعضاء نادي العمال، وفي 8 كانون الأول من العام نفسه كان هناك اشتباك بين الشرطة والنازيين، الذين تظاهروا بشراسة ضد عرض الفيلم المسالم "لا شيء جديد في الغرب"، وفي ليلة رأس السنة الجديدة عام 1931م قتلوا عضوين من اتحاد المدافعين عن الجمهورية الديمقراطية "راية الرايخ" في شارع هوفِلاند "هوفِلاندستراسه" (Hufelandstrasse). Vossische Zeitung (M 2.1.1931: 1)

ردّت الشرطة على ذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات هدفت إلى كبح أعمال الشغب السياسي في برلين، لعل أبرزها: تشديد الضوابط الخاصة ببيع الأسلحة، وحظر القمصان البنية اعتبارًا من 12 حزيران من عام 1930م[11]، والرقابة الصارمة على منازل فرقة العاصفة، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل اقتحمت الشرطة في 17 أذار من عام 1932م 60 قاعدة عسكرية هجومية لفرقة العاصفة، وقام رئيس الرايخ هيندنبورغ (Hindenburg) بحل فرقة العاصفة، وسرب الحماية (Schutzstaffel SS) في 14 نيسان من عام 1932م، وقد جرى تنفيذ هذا القرار من قبل الشرطة السياسية بمساعدة قسم كبير من قوات شرطة الحماية. (Vossische Zeitung M 14.4.1932: 1)

حشد الشيوعيون قواتهم مستغلين انشغال جهاز الشرطة بحل وتعقب القوميين الاشتراكيين، ونفذوا سلسلة دموية من جرائم القتل التي طالت العديد من ضباط الأجهزة الأمنية، الأمر الذي أستدعى قوات الشرطة في 30 حزيران من عام 1931م التحرك بشكل حاسم ضد تجمع شيوعي في فرانكفورتر آلليّAllee (Frankfurter)، قُتل على إثره مراقب الشرطة، إيميل كوفلد (Emil Kuhfeld). أثارت الأعمال الإنتقامية للشيوعيين غضب كل من شرطة وسكان برلين، فقد علقت صحيفة فوزشِ (Vossische Zeitung) على هذه الحادثة، بقولها: "لم يسبق أن تلقى رقيب شرطة مثل هذه الجنازة. كان هذا الحشد الحقيقي لسكان برلين يمثل احتجاجهم ضد إرهاب الشارع، وضد التحريض السياسي الذي لم يعد بإمكانهم تحمله" :8.7.1931 (Vossische Zeitung M 5). وفي حادثة مماثلة في 9 آب 1931م قتل ضابط شرطة آخر في تبادل لإطلاق النار؛ مما دفع الشرطة الغاضبة من هجمات الشيوعيين إلى اقتحام مقر الحزب الشيوعي، والسيطرة عليه.

ومع أحداث عام 1932م وصلت قوات الشرطة المنهكة إلى نقطة النهاية، وخلال ثلاث حملات انتخابية متتالية من بداية العام، استمرت 52 يومًا وصل عدد عمليات الانتشار المسلح للشرطة إلى نحو 183 ألف عملية، وعندما رفعت حكومة الرايخ في 14 حزيران من عام 1932م الحظر الصادر في 13 نيسان من عام 1932م المفروض على فرقة العاصفة، والزي الرسمي والمظاهرات. تجددت الاشتباكات وبشكل عنيف، وقد نصب الشيوعيون المتاريس، ودعوا العمال إلى حمل السلاح، وأدى ذلك إلى إعلان حالة الطوارئ عند الشرطة، وحمّل أعضاء حزب العمال القومي

(11) يبدو أن حكومة فايمر قد خشيت حدوث مسيرة في ألمانيا مشابهة "لمسيرة ذوي القمصان الرمادية" التي حصلت في إيطاليا؛ حيث أمر موسيليني اتباعه في 27 تشرين الأول من عام 1922م بالزحف على روما، وجرى إثرها الاستيلاء على الحكومة الإيطالية وفرض السيطرة على البرلمان. (Schieder 2014: 41-43)

الاشتراكي في مجلس نواب الولاية البروسي رئيس الشرطة، وقائد فريق شرطة الحماية المسئولية الكاملة عن الأحداث بتوجيه التهمة لهم، المتمثلة بأن فسادهم وعدم كفاءتهم قد أدى إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في الجمهورية. (Vossische Zeitung (M) 20.7.1932: 3)

6. نهاية شرطة فايمر:

كان تغلغل حزب العمال القومي داخل جهاز الشرطة من خلال السيطرة على المراكز الحساسة فيه، حيث كان لسكوت وتغاضي مسؤولي جمهورية فايمر عن ذلك قد عزز هذا التغلغل، وفي هذا يذكر سيجمان: "إذا أراد المرء أن يقيّم بشكل واقعي الاحتمالات التي كانت لدى السياسيين المسؤولين إذا ما حاولوا مساعدة الشرطة، والدفاع عن أقاليم الرايخ ضد أي هجوم من قبل الاشتراكيين القوميين، وعادة ما يلجأ المرء إلى أكبر قوات شرطة؛ وهي شرطة الحماية البروسية وقيادتها السياسية. ولم يُذكر أن وزير الداخلية الاشتراكي القومي ديترش كلاجيس (Dietrich Klagges) كان في منصبه في ولاية براونشفايج (Braunschweig) منذ 15 أيلول من عام 1931م، وأنه كان يمارس –قاصدا– سياسة توظيف اشتراكية قومية في جهاز شرطة براونشفايج " (Siggemann 1980: 209). ومع ذلك، يجب على المرء أن يعترف أنه من الصعب إحداث التغيير السريع في تكوين هيئة ضباط الشرطة، بخاصة في السنوات الحرجة في الأعوام 1929–1932م، حيث تخللها الكثير من الاحداث والاضطرابات السياسية الدامية. إن كارل سيفرينج (Carl Severing)، مفوض الرايخ والدولة في منطقة قيادة الفيلق السابع للجيش، كانت تنقصه الأسس القانونية الرسمية المطلوبة لذلك التغيير، وتنقصه –أيضًا– العديد من الكفاءات من الموظفين، الذين يحتاجهم، ويمكن الاعتماد عليهم والثقة بهم لإحداث ذلك التغيير. (Leßmann 1993: 14)

استسلمت الشرطة يوم 20 تموز من عام 1932م، في صباح ذلك اليوم أشادت صحيفة فوزش بشجاعة شرطة مكافحة الشغب في مقال ظهر بعنوان: خدمة للشعب. عمل رجل شرطة الحماية المجهول (Vossische Zeitung M 20.7.1932: 5)، وبعد ساعات قليلة ظهر الجنرال لويتنانت غيرد فون روندستيد (Gerd von Rundstedt)؛ قائد المنطقة العسكرية الثالثة، في مقر الشرطة البروسية في برلين، وأبلغ أنه جرى فرض حالة الطوارئ على برلين، وأن السلطة التنفيذية قد أحيلت اليه، كما أعلن في الوقت نفسه بأن كلًا من رئيس الشرطة غرزيسنسكي (Grzesinski)، ونائب رئيس الشرطة د. فايس (Dr. Weiß) وقائد شرطة فرقة الحماية في برلين ماجنوس هايمانزبيرج (Magnus Heimannsberg) قد صدر قرار إقالتهم مع التنفيذ الفوري (Vossische Zeitung A 20.7.1932: 1). وبهذا القرار لم يكن قد تم اسدال الستارة عن تجربة شرطة فايمر في برلين نهائيًا فقط، بل وأضعف –أيضًا– كلًا من الفدرالية والديمقراطية في ألمانيا.

قام فرانس فون بابن (Franz von Papen)؛ مستشار الرايخ[12]، بعد "الإضراب البروسي" بتطهير قيادات الشرطة،

(12) فرانز فون بابن (Franz von Papen) 1879–1969م: خدم ما بين 1913–1915م ملحقا عسكريا في السفارة الألمانية في الولايات المتحدة الأمريكية. كان ينتمي إلى الجناح اليميني لحزب الوسط المسيحي لكنه ترك الحزب قبل تعيينه مستشارا للرايخ من قبل رئيس الرايخ في حزيران 1932م. في فترة ولايته الوحيدة التي استمرت نصف عام كان يهدف لإصلاح دستوري يتم بموجبه تحويل الرايخ الألماني من جمهورية برلمانية إلى جمهورية رئاسية. أضعف الحكومة التي يقودها الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) لدولة بروسيا الحرة، ومن ثَمَّ أضعف كل من الفيدرالية والديمقراطية في ألمانيا، وقدم مساهمة حاسمة في جلب أدولف هتلر والحزب الوطني الديمقراطي إلى السلطة في نهاية جمهورية فايمر. (Rheinbaben 1964: 40)

وإقالة حكومة الولاية والإمساك بزمام السلطة في الرايخ عن طريق مفوضي الدولة، الذين جرى تعيينهم من قبله كان بمثابة نموذجًا قام هتلر بمحاكاته في عام 1933م؛ حيث شكل استيلاء الاشتراكيين القوميين على السلطة نقطة تحول في وظائف وخصائص الشرطة الألمانية بشكل عام، وجرى إلحاق شرطة الثكنات بالجيش بعد أن تلقت تدريبات عسكرية. وهكذا حدث ما توجس منه الحلفاء طوال فترة جمهورية فايمر وحاولوا –دون جدوى– منعه لسنوات.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة، من أهمها:

1. إن دراسة الظروف المعقدة التي مر بها جهاز الشرطة الألمانية في مراحل تكوينه المختلفة، تقدم صورة تاريخية للأحداث الخارجية والداخلية التي مرت بها الدولة الألمانية ما بين الحربين العالميتين.
2. لقد تبين أن العلاقة بين جهاز الشرطة والجيش الألماني من ناحية، والشرطة والحكومة الديمقراطية، والأحزاب السياسية من ناحية أخرى وما تخللها من تعقيدات؛ مما انعكس بشكل واضح على أداء الأجهزة الأمنية في الشارع العام.
3. عانت الشرطة الألمانية من الناحية المعنوية والنفسية بشكل كبير، بسبب ارتباطات حكومة فايمر الخارجية المتعلقة بهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، واحتلال منطقة الرور ذات الكثافة السكانية في ألمانيا من قبل القوات الفرنسية، فكان عليها مجاراة الاحتلال على مضض، في حين ينظر إليها الشعب المعادي للاحتلال على أنها أداة للقوات الغازية.
4. يظهر انخراط قوات الشرطة بشكل واسع في جيش الرايخ الثالث بقيادة أدلف هتلر(Adolf Hitler) تجذر العلاقة بين قيادات الشرطة، وحزب العمال القومي الاشتراكي خلال فترة جمهورية فايمر.

The Role of the German Police in Maintaining Internal Security from the Defeat of Germany in World War I until the Fall of the Weimer Republic from the Perspective of German Researchers – An Analytical Study

Abdul Majeed Ibrahim Al Haj Ali *

ABSTRACT

This study examines the burden that Germany's defeat in World War I had on the German police in two respects: first the police were directly affected by the Treaty of Versailles and second, the police suffered – indirectly – from the pressure of increased resistance to the peace treaty and they had to constantly suppress internal disturbances. Although this study did not describe in detail the very long and complex process of reorganizing the police force, it does show that the police force did not have enough time to build a tightly integrated police force, due to repeated reorganizations within short time frames. The German police apparatus failed not only as a guardian of internal order, but also failed to protect its interests as an institution. The most important studies of German researchers dealt with the construction of the German police force and the problems it faced in different aspects and periods of time, and did not address this subject in an integrated manner for the period between 1918 and 1933, and the opinions of German researchers varied in explaining many of the attitudes and events suffered by the German police in that period. The study relies on a historical analytical approach based on the investigating information from its primary sources, and analysing its content and classifying in relation to the subject matter of the study.

Keywords: *German Reich, Berlin Police, Weimar Republic, German Revolution 1918, German Nazi Party*

*Email: alhajali@aabu.edu.jo, (A .I .Al Haj Ali) Orcid number: https://orcid.org/0000-0001-5298-0280, Department of History, University of Al al-Bayt and History Department, University of Duisburg-Essen.
Received on 23/5/2022 and accepted for publication on 10/8/2022.

REFERENCES

Afflerbach, Holger (2018); *Auf Messers Schneide. Wie das Deutsche Reich den Ersten Weltkrieg verlor*, Munich.

Bergh, Ernst van den (1926); *Polizei und Volk-Seelsche Zusammenhänge (= Die Polizei in Einzeldarstellungen*, vol. 1), Berlin. *Berliner Tageblatt und Handels-Zeitung.*

Beutin, H., and Beutin, W. (2018); *Fanfaren einer neuen Freiheit Deutsche Intellektuelle und die Novemberrevolution*, Darmstadt.

Boehncke, Heiner (ed.) (1973); "*Vorwärts und nicht vergessen*". *Ein Lesebuch Klassenkampfe in der Weimarer Republik*, Hamburg.

Buder, Johannes (1986); *Die Reorganisation der preußischen Polizei 1918-1923*. Frankfurt am Main; Bern; New York.

Danner, Lother (1958); *Ordnungspolizei Hamburg. Betrachtungen zu ihrer Geschichte 1918-1933*, Hamburg.

Deutsche allgemeine Zeitung Pickardt, E. and Fritz Wolff (1917); *Die innere Front. Das königliche Polizeipräsidium in Berlin*, Berlin.

Eichhorn, Emil (1919); *Über die Januar-Ereignisse, Meine Tätigkeit im Berliner Polizeipräsidium und mein Anteil an den Januar-Ereignissen*, Berlin.

Evans, Richard J. and Etges, Andreas (1996); "Polizei, Politik und Gesellschaft in Deutschland 1700-1933", *Geschichte und Gesellschaft* vol. 22., no. 4, *Militärgeschichte Heute* (Oct. - Dec.), Pp. 609-628.

Feigell, Willy (1909); *Die Entwicklung des Königlichen Polizeipräsidiums zu Berlin in der Zeit von 1809 bis 1909*, Berlin.

Friedländer, Hugo (1911); *Interessante Kriminal-Prozesse von kulturhistorischer Bedeutung. Darstellung merkwürdiger Strafrechtsfalle aus Gegenwart und Jüngstvergangenheit. Nach eigenen Erlebnissen*, (ed. by Erich Sello, Vols. 1-10, Berlin 1910-1912, vol. 2.

Funk, Albrecht (1986); *Polizei und Rechtsstaat. Die Entwicklung des staatlichen Gewaltmonopols in Preußen 1848-1914*, Frankfurt am Main.

Fülberth, Georg (1971); "Zur Genese des Revisionismus in der deutschen Sozialdemokratie vor 1914". Wolfgang Fritz Haug und Christof Müller-Wirth (eds.), *Das Argument 63. Geschichte und Geschichtsschreibung der deutschen Arbeiterbewegung* (I), vol. 13, no. 1/2, March, Pp. 1-21.

Goebbels, Joseph (1927); *Wege ins Dritte Reich – Briefe und Aufsätze für Zeitgenossen*, Munich.

Graf, Christoph (1983); *Politische Polizei zwischen Demokratie und Diktatur. Die Entwicklung der preußischen Politischen Polizei vom Staatschutzorgan der Weimarer Republik zum Geheimen Staatspolizeiamt des Dritten Reiches.* Berlin.

Grzesinski, Albert C. (1939); *Inside Germany*, trans. by Alexander S. Lipschitz, New York.

Hardtwig, Wolfgang (2013); "Gewalt in der Stadt 1917–1933. Erfahrung –Emotion – Deutung". In: Andreas Wirsching (ed.): *Kollektive Gewalt in der Stadt Europa 1890–1939*, München. Pp. 1-23.

Hug, Wolfgang (2016); *Die Geschichte Badens*, 2nd ed., Darmstadt.

Jessen, Ralf (1991); *Polizei im Industrierevier. Modernisierung und Herrschaftspraxis im Westfälischen Ruhrgebiet 1848-1914*, Göttingen.

Kluge, Ulrich (1975); *Soldatenräte und Revolution*, Göttingen.

Kohn, Hans (1962); *Wege und Irrwege. Vom Geist des deutschen Bürgertums*, Düsseldorf.

Köllmann, Wolfgang (1971); "Die Bevölkerung Rheinland-Westfalens in der Hochindustrialisierungsperiode". In: *Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, vol. 58, no. 3, Stuttgart. Pp. 359-388.

Könnemann, Erwin and Krusch, Hans-Joachim (1972); *Aktionseinheit contra Kapp Putsch: Der Kapp-Putsch im März 1920 und der Kampf der deutschen Arbeiterklasse sowie anderer Werktätiger gegen die Errichtung der Militärdiktatur und für Demokratische Verhältnisse*, Berlin.

Leßmann, Peter (1989); *Die preußische Schutzpolizei in der Weimarer Republik. Streifendienst und Straßenkampf*, Düsseldorf.

Leßmann, Peter (1993); "Die Besatzung des "Bollwerks Preußen" Personal und Personalpolitische Probleme der preußischen Schutzpolizei in der Weimarer Republik", in: *Geschichte im Westen*, 1. Pp. 7-23.

Liang, Hsi-Huey (1977); *Die Berliner Polizei in der Weimarer Republik*, Berlin New York.

Neukrantz, Klaus (1973); "Barrikaden am Wedding". In: Boehncke**,** Heiner (Hrsg.): *Vorwärts und nicht vergessen - Ein Lesebuch - Klassenkämpfe in der Weimarer Republik*, Hamburg. Pp. 68-73.

Raible**,** Eugen (1963); *Geschichte der Polizei, ihre Entwicklung in den alten Ländern Baden und Württemberg und in dem neuen Bundesland Baden-Württemberg unter besonderer Berücksichtigung der kasernierten Polizei (Bereitschaftspolzei)*, Stuttgart.

Rheinbaben, Werner (1964); *Erlebte Zeitgeschichte*, Hannover.

Riege, Paul (1966); *Kleine polizei-Geschichte*, vol. 15/16, 3rd ed., Lübeck.

Russell, Bertrand (1965); *German social democracy*, London (first published London 1896).

Salewski, Michael (1966); *Entwaffnung und Militärkontrolle in Deutschland 1919-1927*, München.

Schmidt, Daniel (2012); "Der SA-Führer Hans Ramshorn. Ein Leben zwischen Gewalt und Gemeinschaft (1892–1934)". In: *Vierteljahrshefte für Zeitgeschichte* vol. 60, no. 2, München. Pp. 201-235.

Schmidt, Daniel (2016); "Preußens neue Polizei im Westen. Struktur und Entwicklung der uniformierten Polizei in der Rheinprovinz und in Westfalen 1919–1933". In: *Geschichte im Westen* 31, Essen. Pp. 47–69.

Schmidt, Paul (1898); *Die ersten 50 Jahre der Königlichen Schutzmannschaft zu Berlin*, Berlin.

Schieder, Wolfgang (2014); *Benito Mussolini*, Munich.

Severing, Carl (1950); *Mein Lebensweg vom Schlosser zum Minister*, vol. 1, Cologne.

Siggemann, Jürgen (1980); *Die kasernierte Polizei und das Problem der inneren Sicherheit in der Weimarer Republik (-Eine Studie zum Auf- und Ausbau des innerstaatlichen Sicherheitssystems in Deutschland 1918/19-1933)*. Frankfurt am Main.

University of California (1919); "Germany's New Volunteer Army: Plan of Minister Noske to Maintain a Larger Armed Force Than the Peace Treaty Allows Source (1919)". In: *Current History (1916-1940)*, vol. 10, no. 3, Part II (September), Pp. 429-432. [URL: https://www.jstor.org/stable/45328840], Accessed: 11-07-2022 19:51.

Weinhauer, Klaus (2013); "Protest, kollektive Gewalt und Polizei in Hamburg zwischen Versammlungsdemokratie und staatlicher Sicherheit ca. 1890-1933". In: Andreas Wirsching (ed.) *Kollektive Gewalt in der Stadt Europa 1890–1939*, Munich. Pp. 69-102.

Werkentin, Falco (1992); "Geschichte der Polizei". In: *Politische Vierteljahresschrift*, Vol. 33, No. 2, Heidelberg (Juni). Pp. 293-296. [URL: https://www.jstor.org/stable/24197788].

Volkmann, Erich Otto (1930); *Revolution über Deutschland*, Oldenburg. *Vossische Zeitung.*

Von Zorn, Rudolf (1978); Machiavelli, Niccolò: *Der Fürst*, trans. and ed. Stuttgart.

Zander, Sylvina (2021); *Bad Oldesloe in der Zeit der Weimarer Republik und des Nationalsozialismus (1918–1945)*, Kiel/Hamburg.